مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٧ | الجزء : ٢ | يناير - مارس ٢٠٢٣ م

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. عبدالرحمن بن دخيل ربّه المطرفي
(رئيس التحرير)
أستاذ الأدب والنقد المشارك بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن صالح العوفي
(مدير التحرير)
أستاذ النّحو والصّرف المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن سالم الصاعدي
أستاذ النّحو والصّرف بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن محمّد علي العوفي
أستاذ اللغويّات المشارك بمعهد تعليم اللغة العربّية بالجامعة الإسلاميّة

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمّد بن صالح الشّنطي
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة جدارا-الأردن

أ.د. علاء محمد رأفت السّيد
أستاذ النّحو والصّرف والعروض بجامعة القاهرة

أ.د. عبدالله بن عويقل السّلمي
أستاذ النّحو والصّرف
بجامعة الملك عبدالعزيز بجدّة

***

قسم النشر: د. **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمّد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلاميّة

أ.د. محمّد محمّد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. زكي بن سهو العتيبي
أستاذ النّحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

أ.د. عبدالرزّاق بن فراج الصاعدي
أستاذ اللغويات بالجامعة الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الحمّاش
أستاذ اللغويات في جامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. محمّد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد في جامعة أم القرى

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد . تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي في جامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصّديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية-الخرطوم

د. سليمان بن محمّد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقًا

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

- عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
- مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- مقدّمة.
- صلب البحث.
- خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**شرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النّحاس بين المطبوع والمنقول** د. أحمد بن عتيق بن راضي الحربي	٩
٢)	**تركيب المزج وأثره في الإعراب والبناء** د. محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي	٩٥
٣)	**النون الساكنة الوسطى "دراسة صرفية دلالية"** د. حمد بن عبيد بن ربدان الرشيدي	١٤٩
٤)	**الأعلام المختومة بإيل دراسة تأصيلية نحوية** د. آلاء بنت منصور بن صالح اليوسف	٢٢٩
٥)	**مدى توظيف متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للإشاريات التداولية في كتاباتهم** ماجد بن سليمان صالح العبدالله الخزي	٣٠٧

م	البحث	الصفحة
٦)	**الحِجاجُ المُسْكتُ بِآيَاتِ القُرْآن فِي نماذِجَ منْ أدَبِ الأخْبَار** أ.د. النوراني عبد الكريم كبور جبير	٣٤٣
٧)	**حجاجية الوصية في خطاب المرأة الجاهلية وصية أمامة بنت الحارث لابنتها نموذجًا** د. خالد سعيد أبو حكمة	٣٩٧
٨)	**المَقْوَلَةُ في التّراث العربيّ: مفهوم الشّعر في "العمدة لابن رشيق" نموذجا** د. سمير الأزهر جوّادي	٤٣٧
٩)	**مناقضة المعنى الشعري عند القدماء: مقاربة حجاجية** د. محمد بن سعيد اللويمي	٤٨٧
١٠)	**قواعد التمييز بين السرقات الأدبية قديما وحديثا** د. مسلم عبيد الرشيدي	٥٥١
١١)	**التماثل والتقابل في شعر حاتم الطائي (دراسة وصفية إحصائية)** د. نوف بنت سالم الشمري	٦١٣

تركيب المزج وأثره في الإعراب والبناء

Tarkīb al-Mazjī (The Mixed Compound Word) and Its Impact on Syntax

د. محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية بالكلية الجامعية بالليث

بجامعة أم القرى

البريد الإلكتروني: masmalki@uqu.edu.sa

ملخص البحث

عُني هذا البحث بإيضاح مفهوم تركيب المزج في نظر النحويين ورصْد أثرِه في أحكام الإعراب والبناء؛ فتناول ما تناثر في كتب النحويين عنه ؛ موضحًا حدَّه وتجلياته في تراكيب اللغة، وكشف عن استناد النحويين إليه في تفسير الظواهر اللغوية وتحليلها؛ إذ تناول معتمدًا – على المنهج الوصفي –الألفاظ المركَّبة وأثر التركيب في إعرابها أو بنائها، وتوظيفَ النحويين لتركيب المزج علَّةً لأحكام الإعراب والبناء، وخلص البحث إلى عدد من النتائج، أبرزها: أنَّ حدَّ التركيب لفظان، وأنَّ ثمة موانع تُفضي إلى إبطال أثره، وأنَّ أثر تركيب المزج يتجلَّى سببًا للبناء كما في المركَّبات من الأعداد والأعلام والظروف والأحوال، وسببًا مؤازرًا للمنع من الصرف، وأنَّ عددًا من تراكيب اللغة– في بعض أحوالها– بُنيت أحكامُها على عدِّها من تركيب الألفاظ تركيبَ مزجٍ ،كاسم(لا) النافية للجنس والمنادى وغيرهما.

الكلمات المفتاحية: تركيب المزج –تركيب اللفظ– التركيب المزجي – الإعراب – البناء.

Abstract

This research is concerned with clarifying the concept of Tarkīb al-Mazjī (The Mixed Compound Word) in the perspective of the grammarians and tracking its effect on the interpretation of the linguistic apparent and its analysis, as it relied on the descriptive method in discussing the compound words and the impact of the compound on its syntax passing, and the grammarians' use of mix compound as premises for syntax passing. The research concluded on a number of finding, the most significant being: that the definition of al-tarkīb (the compound) is two words, and that there are impediments that could hinder its effect, and that the effect of the mixed compound becomes more apparent as the premises for al-binaa (non-passing) as found in compounds from numbers or names or conditions or situations, and as a firm premises for hindering passing, and that a number of linguistic compounds –in some cases- have their rulings premised on considering them as part of mixed compound words, like the name of (Lā) an-nāfiyah lil jins (which negates the group) and the munādā (the called) and others.

Keywords: Mixed compound words, compound of words, al-tarkīb al-mazjī, passable syntax, impassable syntax.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلم تقتصر جهود النحويين في دراستهم للكلمة على دراسة أحوالها من إعراب وبناء وعلاقاتها النحوية في الجملة والنص، بل وجّه النحويون عنايتهم -أيضًا- لكل قضايا اللفظ المؤثرة في أحكامه النحوية وعلاقته بغيره في سياق الجملة ، ومن ذلك نظرُهم في علاقة اللفظ بغيره ممَّا ليس بإسنادٍ ولا نسبةٍ فقد لحظوا أنَّ علاقة بعض الكلمات ببعضها علاقةُ مزج واندماج؛ فأنعموا النظر فيها فوصفوا عن بصَرٍ دقيق كُنْهَ تلك العلاقة وآثارها، وحكموا على اللفظ بأنه مركَّب مع لفظ آخر واستنبطوا أحكامه وسماته، ولـمَّا أسّسوا ما انتهى إليه نظرهم وبرَدَ ذلك في أيديهم ؛ وظَّفوه في دراستهم لنظام اللغة ، فركنوا اليه عند التعليل لظواهر تركيبية أخرى قاسوها عليه، ولجأوا إليه عند توجيه بعض الأساليب، وقد جاء ذلك كلُّه في شذرات متفرقات في مباحث متعددة من أبواب النحو؛ ولتفرُّقِها وغموضِها كانت الحاجة لسبر غورها وإيضاح مظانها ومظاهرها؛ فعقدتُ العزم على دراسة تلك الظاهرة في هذا البحث الذي وَسَمْتُه بـ"تركيب المزج وأثره في الإعراب والبناء".

مشكلة البحث: انحصار مفهوم المركب المزجي في ألفاظ محدَّدة ينصرف الذهن إليها، كـ(سيبويه)، و(حضرموت)، و(بعلبك)، مع ما يتردَّد في كلام النحويين من عبارات أخرى دالّة عليه مع غموض إجرائها كقولهم: (تركيب خمسة عشر)، و(بمنزلة كلمة واحدة)، و(تركُّب اللفظين)، ونحو ذلك، ووجود أحكام نحوية مبنيَّة عليه أو معلَّلة به، وكلُّ ذلك يحتاج إلى بيان يوضّح غامضه ويجمع أشتاته.

أسئلة البحث: -ما مفهوم تركيب اللفظ تركيب مزج؟

-ما المركّب المزجيُّ في الألفاظ؟ وما التراكيب اللغوية الجارية مجراه؟

-ما أثر تركيب اللفظ تركيبًا مزجيًّا في الإعراب والبناء؟

-كيف وظَّف النحويون فكرة تركيب اللفظ في التحليل النحوي وتوجيه التراكيب؟

أهداف البحث: يسعى البحث إلى الإجابة عن تلك الأسئلة تحقيقًا للأهداف الآتية:

-إيضاح مفهوم تركيب اللفظ وبيان الفرق بينه وبين تركيب اللفظ تركيبًا إضافيًّا أو إسناديًّا، واستجلاء أحوال الألفاظ المركّبة تركيب مزج وأثر التركيب في إعرابها وبنائها.

-حصر التراكيب اللغوية الجارية مجرى التركيب المزجي، وبيان أثر التركيب في إعرابها وبنائها.

- معرفة منهج النحويين في توظيف فكرة تركيب اللفظ تركيب مزج في التحليل النحوي وتوجيه التراكيب.

حدود البحث ومنهجه وإجراءاته: يتّخذُ البحث ممَّا يحدِثُه تركيب المزج من أثرٍ في إعراب اللفظ أو بنائه حدًّا حاصرًا لتناول ظاهرة تركيب المزج بعد بيان مفهومه عند النحويين؛ لكون إعراب اللفظ أو بنائه هما أعظم أثرٍ لتركيب المزج يجري به الاستعمال، ولما يكتنفه من غموض؛ وبذلك لن يتناول البحث الأدوات المركَّبة ولا أسماءَ الأفعال المركّبة؛ لأنها جميعًا مبنية، وقد استقرّ لها حكم البناء في جميع أحوالها.

ويستقي البحث مادته ممّا قدمه النحويون في تناولهم لهذه الظاهرة، ويتّخذ المنهج الوصفي أداةً للنظر في أقوالهم لجمع ما له صلةٌ بفكرة تركيب اللفظ تركيبًا مزجيًّا وتجليات هذه الفكرة في أحكام النحو وعلله وتوجيهاته.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من بيان مفهوم تركيب المزج والتراكيب النحوية

الجارية مجراه، وجمْعِ ما قدَّمه النحويون في دراستهم لتركيب اللفظ تركيب مزج، والكشف عن منهجهم في توظيف ما أسَّسوه في دراستهم لهذه الظاهرة في تفسير أحكام النحو وعلله وتراكيب اللغة ومناقشتها واستنباط آثار تركيب اللفظ وأحكامه؛ إذ لم أقف على دراسة عُنيت بإبراز هذا الجانب.

الدراسات السابقة للموضوع: ما وقفت عليه من دراسات ذات صلة بالموضوع ما يأتي:

-الأسماء المركبة: أنواعها وإعرابها دراسة نحوية، عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، مجلة الدرعية، المجلد:٨، العدد:٢٩، إبريل،٢٠٠٥م، ص:٢٤٣-٢٧٠.

وقد تناولت هذه الدراسة أنواع المركب، وهي: المركَّب الإضافيُّ، والمركَّب المزجيُّ، والمركَّب الإسناديُّ، وأحكامَ هذه المركَّبات في النحو وإعرابها، والذي له صلة ببحثي من هذه الأنواع هو المركّب المزجيّ، وقد تناول فيه الباحثُ الأعلامَ المركّبة والأعداد والظروف وأسماء الأفعال المركبة وكنايات العدد ، وذكر طريقة إعراب هذه الأنواع ، ولم يتناول في بحثه هذا أثر تركيب اللفظ في استحقاق اللفظ للبناء أو موانعه المفضية إلى إعرابه، ولم يعرض للتراكيب النحوية التي قيل فيها بتركيب اللفظ كاسم (لا) النافية والمنادى وغيرهما من التراكيب.

-المركَّب الاسميُّ، محمود عبدالسلام شرف الدين، مجلّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد:٤٢، ١٩٨٧م، ص١٢٦-١٥٤:

وقد تناولت هذه الدراسة أيضًا أنواع التركيب ومنها المركّب المزجيّ، وأحوال البناء في اسم (لا) النافية للجنس، ولكنها لم تُعن باستيفاء أثر تركيب اللفظ في الإعراب والبناء ولم تستقصِ الظواهر اللغوية الجاري مجرى اللفظ المركب.

وبحثي هذا يفترق عن هاتين الدراستين بإبراز مفهوم تركيب اللفظ تركيب مزج وأثره في الإعراب والبناء سواء في الألفاظ المركبة من أعداد وأعلام وأحوال، أو في

التراكيب اللغوية التي حلّلها النحويون في ضوء تركيب المزج واتخذوه علّةً للبناء أو الإعراب أو أداة للتوجيه.

مكونات البحث: يقوم البحث على الآتي:

-مقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث وأسئلته وأهدافه وحدود البحث ومنهجه وإجراءاته وأهميته والدراسات السابقة له.

-تمهيد: ويشتمل على مفهوم تركيب اللفظ تركيبَ مزجٍ عند النحويين، وعبارتهم عنه، وضوابطه، وما يترتّب عليه بإجمال.

-المبحث الأول: الألفاظ المركّبة تركيبَ مزجٍ، وأثر التركيب في أحكامها إعرابًا وبناءً.

-المبحث الثاني: توظيف تركيب المزج علّةً لأحكام الإعراب والبناء في التراكيب النحوية وتوجيهها.

-خاتمة البحث ونتائجه.

-قائمة المصادر والمراجع.

تمهيد

-مفهوم تركيب اللفظ تركيبَ مزجٍ عند النحويين:

لَحَظَ النحويون أن اللفظ يتركَّبُ مع غيره، ويمتزج به فيصير مجموعهما لفظًا واحدًا؛ فهذا ابن السراج يتناول أحوال اللفظ المركب قائلًا:" الكلم المركّب: هذه الأسماء على ضربين: فضربٌ منها يُبنى فيه الاسم مع غيره، وكان الأصل أن يكون كلُّ واحدٍ منهما منفردًا عن صاحبه، والضرب الثاني: أن يكون أصلُ الاسم الإضافة، فيحذف المضافُ إليه وهو في النية "[1]،ويقسِّم القسم الأول الذي بُني فيه الاسم مع غيره -وهو ما يهمُّنا في هذا البحث- إلى ستة أقسام، وهي[2] :

-اسمٌ مبنيٌّ مع اسمٍ، نحو: خمسةَ عشرَ.

-اسم بُني مع فعل، نحو: حبّذا زيدٌ.

- اسم بُني مع حرف، نحو: لا رجلَ.

- اسم بُني مع صوت، نحو: سيبويه.

- حرف بُني مع فعل، نحو: هَلمَّ.

- صوت بُني مع صوت، نحو: حَيَّ هَلَ.

عبارة النحويين عن مفهوم تركيب اللفظ تركيبَ مزجٍ:

يعبِّر النحويون عن مفهوم اتحاد اللفظين ومعاملتهما لفظًا واحدًا بتركُّب اللفظ أو تركيبه، ويوضحون ذلك بمقايسته بلفظ خمسة عشر ؛ فيقولون إنه مركّب تركيب

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو": ١٣٩/٢.

(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو": ١٤٠/٢-١٤٢.

خمسةَ عشرَ، أو أنه بمنزلة خمسةَ عشرَ[١] ، أو كلفظ خمسةَ عشرَ أو على بنائه"[٢] ، وقد عبّر عنه سيبويه –أيضًا– بِضَمِّ اللفظ إلى غيره ؛ فقال:" باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعِلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس، وذلك نحو: حضرموت وبعلبك"[٣] ، وقال أيضًا:" وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت، في أنه ضُمَّ الآخِر إلى الأول"[٤] ، وعبَّر عنه أيضًا بأنهما" شيئان جُعِلا شيئًا واحدًا"[٥] ، وبإلحاق اللفظ أيضًا، يقول في ذلك:" فإنما معديكرب واحد كطلحة، وإنما بُني ليلحق بالواحد الأول المتمكِّن"[٦] ،يقول أبو علي الفارسي موضّحًا مراده بالإلحاق هنا :" قوله: (لِيُلْحَقَ) ليس يريد أن يُلحق بناءٌ ببناء، لكنه يريد أنّه ضُمّ اسم إلى اسم ليكونا كالواحد"[٧]، وعبّر ابن جني عن هذا التركيب بالمزج ؛ فأشار في معرض حديثه عن اتصال الضمير بالفعل إلى" أن الفاعل قد مُزِجَ بالفعل وصيغ معه حتى صار جزءًا من جملته "[٨] ، ووصف الزمخشري العدد المركب بأنه" مُزِجِ الاسمان وصُيِّرا واحدًا"[٩]،

(١) ينظر: سيبويه،"الكتاب":٢/٢٧٤، ٢٧٦ ،٤٠٠ ،٣/٣٠٣،٣٠٤، ابن السراج، "الأصول في النحو": ١/٣٨٠، ٤٠٤، ابن جني،"اللمع":٤٤ ،١٦٢، العكبري، "التبيين عن مذاهب النحويين":٢٠٢، ٣٦، ابن يعيش، "شرح المفصل":٣/١٥٨

(٢) ينظر: سيبويه،"الكتاب":٣/٣٠٣، المبرد،"المقتضب":٣/١٩، ابن جني،"اللمع":١٦٢، العكبري، "التبيين عن مذاهب النحويين":٢٠٢، ابن عقيل،"المساعد":١/٤٩٤.

(٣) سيبويه،"الكتاب":٣/٢٩٦، وينظر فيه أيضًا :٣/٢٢٠ ،٤٧٥.

(٤) سيبويه،"الكتاب":٣/٣٠٢، وينظر فيه أيضًا:٢/٢٦٧، ٣/٣٧٤.

(٥) سيبويه،"الكتاب":٣/٢٩٧.

(٦) سيبويه،"الكتاب":٣/٢٩٧.

(٧) الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه":٣/١٠٨.

(٨) ابن جني،"الخصائص":١/١٠١.

(٩) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب":٢١٩.

وشاع وصف هذا النوع من التركيب بأنه مزجٌ للّفظين لدى النحاة المتأخرين[١]، واستعمل ابن مالك في نظم الألفية مصطلح تركيب المزج في باب الممنوع من الصرف؛ فقال:

والعلمَ امنعْ إنْ يكُن مُركَّبَا تركيبَ مَزْجٍ، نحوُ: معدِيكَربا

وذكر أن " المراد بالمزج: التركيب بتنزيل عجُز المركّب منزلة تاء التأنيث"[٢]، وعرّف ابن الحاجب اللفظ المركَّب- وعنَى به تركيب المزج - بأنه "كلٌّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة"[٣]، فأخرج بقيد عدمِ النسبة المركَّبَ الإضافيَّ كـ(عبدالله) والمركَّبَ الإسناديَّ كـ(تأبط شرًّا) ؛لوجود النسبة بين كلمتي التركيب[٤]، فهو -كما عرّفه ابن الحاجب - قائم على مزج اللفظين ببعضهما دون أن يكون بينهما علاقة نسبة ناشئة عن إضافة الأول إلى الآخر أو علاقة إسناد بينهما، وحدَّ الفاكهي المركّب المزجي؛ فقال: "حدُّ المزجيِّ: كلٌّ اسمين تنزَّل ثانيهما منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها."[٥].

فالمركّب المزجيُّ إذًا: تنزيل الكلمتين كلمةً واحدةً دون نسبةٍ بينهما، مثل: سيبويه، وحضرموت، ولا رجل، وحبّذا، وهلمَّ.

-ضوابط تركيب اللفظ تركيب مزجٍ عند النحويين:

صدر النحويون في قولهم بتركيب اللفظ تركيبَ مزجٍ عن ضوابط اتخذوها منهجًا

(١) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل":١٤٤/٣، ابن الحاجب،"الأمالي":٥١٤/٢، ابن مالك، "شرح التسهيل":٧٦/١، السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":٢٤٥/١.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل":١٧٣/١.

(٣) ابن الحاجب، "الكافية في علم النحو":٣٦.

(٤) ينظر: الرضي، "شرح الكافية للرضي":١٢٩/٣.

(٥) الفاكهي، "شرح الحدود في النحو":٩٠.

في القول بهذا التركيب أو منعه أو التعليل له، بعد أن تقرّر لديهم " أن التركيب خلاف الأصل، فلا يثبت إلا بدليل ظاهر" [١] ؛ ولذا فهم يحكمون بتركيب اللفظ تركيبَ مزجٍ عن بصرٍ دقيق بضوابط ودلائل عليه ، أبرزها هو مقدار اللفظ المركب ؛ فقد أشاروا إلى أن حدّ التركُّب لفظان، وأن العرب لا تُركِّب فوقهما؛ يقول سيبويه:" فإذا قلت: لا غلامَ ظريفًا عاقلًا لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منوَّنًا؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثةُ أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد"[٢]، وقد أكّد على ذلك النحويون من بعده [٣]، يقول الرضي: "يتعذَّر تركيب ثلاث كلمات"[٤]؛ فالمركَّب حدُّه لفظان، وما زاد عن ذلك خرج عنه، ومن ضوابطهم أيضًا أنَّ تثنية الاسم أو جمعه يمنعان تركيبه مع غيره؛ يقول المبرد: "لا تجد اسمين جُعِلا اسمًا واحدًا ممَّا أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين"[٥]، ويقول ابن يعيش موضِّحًا أن هذا الضابط منَع قياس تركيب ألفاظ الأعداد المجموعة على الأعداد المفردة المركَّبة" التركيب لا يتطرَّق على المثنيَّات والمجموعات، إنما باب ذلك المفردات؛ فلذلك لم تُركَّب هذه العقود مع النيِّف عليها كما رُكِّبت العشرة مع ما انضمَّ إليها ممَّا هو دونها من

(١) العكبري، "التبيين عن مذاهب النحويين":٤٠١.

(٢) سيبويه،"الكتاب":٢٨٩.

(٣) ينظر: المبرد،"المقتضب":١٨٢/٢، ٣٦٧/٤، ابن السراج، "الأصول في النحو": ٣٨٤/١، الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه":٣٥/٢، ابن يعيش، "شرح المفصل":٩١/٢، ابن الحاجب،"الأمالي":٥٩٤/٢، ابن مالك، "شرح الكافية الشافية":١٦٩٧/٣، أبو حيان "التذييل والتكميل": ٢٩٩/٥.

(٤)الرضي، "شرح الكافية":١٤٣/٢.

(٥) المبرد،"المقتضب":١٦٧/٢.

الأعداد"[1]، ومن دلائلهم على تركيب اللفظ تركيبَ مزجٍ عدمُ جريانه على عدَّة حروف الاسم الواحد أو القدر المقبول من توالي حركاته؛ فأقصى ما يبلغه الاسم بالزيادة سبعة أحرف كما هو معلوم ، واغتُفر في المركّب وروده بثمانية أحرف، ولم يرد في اسمٍ توالي أربعة متحركات، واغتُفر ورودها في المركَّب أيضًا؛ يقول سيبويه في ذلك:" ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين جُعلا اسمًا واحدًا ما لا يكون على مثالِه الواحدُ، نحو:(أيادي سبا)؛ لأنه ثمانية أحرف، ولم يجئ اسم واحد عدّته ثمانية أحرف ، ونحوُ: (شغَرَ بغَرَ) ، ولم يكن اسمٌ واحدٌ توالتْ فيه ولا بعدّته من المتحركات ما في هذا"[2].

-ما يترتَّب على تركيب اللفظ تركيب مزج:

يترتب على تركيب اللفظ المعرَب تركيب مزج بناؤه أو عدم التمكّن في إعرابه بمنعه من الصرف، فإذا كان اللفظ مركَّبًا من اسمين فدلالةُ كلِّ واحدٍ منهم على معنى أو عدمها مؤثرةٌ في الحكم ؛ فـ" هو على وجهين؛ أحدهما: أن يكون من اسمين، ويكون لكل واحد من الاسمين معنى، فيكون حكمهما حكم المعطوفِ أحدُهما على الآخر؛ فهذا يستحقُّ البناء لتضمُّنه معنى حرف العطف، وذلك نحو: خمسة عشر، وبابه ...، وأما القسم الثاني، وهو الداخل في باب ما لا ينصرف، فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد، ولا يدل كل واحد منهما على معنى، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث. فما كان من هذا النوع، فإنه يجري مجرى ما فيه تاء التأنيث، من أنه لا ينصرف في المعرفة، نحو: حضرموت؛ تقول: هذا حضرموتُ، ومررت بحضرموتَ ، فلا ينصرف؛ لأنه معرفة مركَّب، والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل":٣/١٤٥.

(٢) سيبويه،"الكتاب":٣/٣٧٤.

التأنيث ممَّا دخلت عليه؛ ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما، كما تفتح ما قبل تاء التأنيث؛ فإن نكَّرته صرفْتَه..." [١]، واستحقاقه للبناء، هو الأثر الأعظم له، يقول العكبري:" والتركيب يُوجب البناء؛ لأنه يُجعَل فيه الشيئان كالشيء الواحد على وجهٍ يلزم فيه الاتصال، ويجري مجرى الحرف؛ إذ لا يستغني عن الحرف"[٢].

وأمّا اللفظ المبنيُّ حين يُرَكَّب ؛ فالبناء فيه يجوز القول ببقائه على ما كان عليه قبل التركيب والقول بحدوثه بعد التركيب فتكون حركة البناء خالفةً لحركة بنائه قبل التركيب؛ يقول ابن جني في ذلك: "وإذا كانت فتحة التركيب تؤثِّر في حركة الإعراب فتزيلُها إليها نحو قولك: هذه خمسةٌ؛ معرَب، ثم تقول في التركيب: هذه خمسةَ عشرَ؛ فتخلف فتحةُ التركيب ضمَّةَ الإعراب على قوة حركة الإعراب كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أحرى بالجواز وأقرب في القياس"[٣]، ويضيف موجّهًا حركة البناء في (أينما) قائلًا: "وإن شئتَ قلت: إنَّ فتحة النون في قوله: (بأيَّ وأينَما) [٤] هي الفتحة التي كانت في (أين) وهي استفهام من قبل تجريدها أُقِرُّها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ولم يحدث خالفًا لها من فتحة التركيب"[٥]، وبقاء حركة البناء على ما هي عليه قبل التركيب أحظى بالقبول ؛ يقول ابن جني:" والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنَّ ما يُحدِثُه التركيب من

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل":١٨٣/١-١٨٤.

(٢) العكبري، "التبيين عن مذاهب النحويين":٣٦٣.

(٣) ابن جني،"الخصائص":١٣١/١.

(٤) في قول الشاعر: وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدلجتْ إليَّ وأصحابي بأيَّ وأينَما

(٥) ابن جني،"الخصائص":١٣٢/١.

الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبني نحو: من أين أقبلت، و إلى أين تذهب؛ فإذا كان حرف الجر على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب -على تقصيره عن حدث الجارّ- أحرى بألا يؤثِّر في حركة البناء"[1]؛ فالأثر الأقوى الذي يستتبعه بناء اللفظ يناله المعرب ، وقد ظهر في تراكيب عديدة ، وهو ما سيتناوله هذا البحث.

(١) السابق.

المبحث الأول: الألفاظ المركّبة تركيبَ مزجٍ، وأثر التركيب في أحكامها إعرابًا وبناءً

وسوف أتناول في هذا المبحث ما يأتي:

-تركيب الأعداد.

-تركيب الأعلام.

-تركيب الظروف والأحوال.

١-تركيب الأعداد:

والذي يُركَّب من العدد تركيب مزجٍ هو الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وحكمُها البناء على فتح الجزأين، عدا العدد (اثني عشر)، فهو ليس معدودًا في المركبات؛" لأنه لا نظير له؛ إذ ليس لهم مركّبٌ صدره مثنى"(١)، وقد سبق القول إنَّ من ضوابط التركيب عدَمَ جريانه في المثنى والمجموع، ويُعرب صدر العدد (اثني عشر) إعراب المثنى ويُبنى عجزه، والأصل في العدد المركَّب كما يقول النحويون(٢) عطْفُ الثاني على الأول؛ يقول سيبويه:" وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جُعِلا شيئًا واحدًا. وإنما أصل خمسة عشر: خمسة وعشرة، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد"(٣)، والداعي إلى تركيبه الاختصارُ؛ ليجري مجرى الأعداد

(١) السيوطي، "الأشباه والنظائر":٢١٦/١.

(٢) سيبويه،"الكتاب":٢٩٧/٣، ٢٧٥/٢، المبرد،"المقتضب":٢٩/٤، ابن السراج، "الأصول في النحو":١٤٠/٢، الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب": ٢١٩.

(٣) سيبويه،"الكتاب":٢٩٧/٣-٢٩٨، وينظر أيضًا: ٢٧٥/٢ منه.

المفردة[١]،ودفعُ اللبس؛ "وذلك أنك لو قلت: أعطيت بهذه السلعة خمسة وعشرة، جاز أن يتوهَّم المخاطَب أنهما صفقتان، أُعطي بها مرةً خمسةً، ومرةً عشرةً. فإذا رُكِّبت زال هذا الاحتمال وارتفع اللبس، وتحقَّق المخاطَب أنك أعطيتَ بها هذا المقدار من العدد"[٢] ، فالتركيب أحدثَ البناء في الأول ،وعلة بنائه تنزُّلُه منزلة صدر الكلمة من عجُزها[٣] أو كونُه محتاجًا إلى الثاني، فشابه الحرف[٤] ، واختيرت الفتحة علامةً للبناء لأوجهٍ؛ منها كونه يُشبه ما قبل تاء التأنيث من الكلمة[٥] أو لطلب الخفة عن ثِقَل التركيب[٦]، وبُني عجُزه(عشر) لتضمُّنه معنى حرف العطف[٧]، وأرجَعَ ابن مالكٍ علَّة بناء (خمسة عشر) إلى العلة الأصلية للبناء ، وهي شَبه الحرف ؛ فهو مبنيٌّ عنده لشبه الحرف بمباينة الأسماء والأفعال أو لشَبَه الحروف المركبة ك(هلّا) و(لولا) في كونها مركَّبةً من شيئين لا عمل لأحدهما في الآخر[٨]، وأيًّا ما يكن توجيه علّة البناء؛ فالتركيب – كما ترى– ذو أثر في بناء هذا العدد ، كما أنَّ للتركيب أثرًا في اختيار الفتحة حركةً للبناء فـ "العربُ إذا ضمَّتْ عربيًّا إلى عربيٍّ ممَّا يلزمه البناء ألزمتْه أخفَّ الحركات، وهي

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل":٣/١٤٥.
(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل":٣/١٤٥.
(٣) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب":٢١٩.
(٤) الرضي، "شرح الكافية":٣/١٣٥.
(٥) ينظر: المبرد،"المقتضب":٤/٢٩
(٦) ينظر: المبرد،"المقتضب":٤/٢٩، العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب": ١/٢٣٠، ابن يعيش، "شرح المفصل":٣/١٤٥.
(٧) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب":٢١٩، الرضي، "شرح الكافية":٣/١٣٥.
(٨) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية": ٢/١٦٩٤.

الفتحة، فقالوا: خمسة عشر يا فتى..." [١] و" لِيَخفَّ به بعض الثِّقل الحاصل من التركيب "[٢].

٢-تركيب الأعلام:

يرِدُ العلَم مركَّبًا تركيبًا مزجيًّا، كبعلبك، وحضرموت، وسيبويه، ويجوز فيه ثلاثة أوجه[٣]:

-الوجه الأول: إعرابه إعراب ما لا ينصرف -إن لم يكن مختومًا بـ(ويه)- وهو عندئذٍ معتدٌّ بتركيب اللفظين فيه ومزجهما لفظًا واحدًا، ويتجلى أثر التركيب فيه – والحالة هذه – أثرًا إعرابيًّا في عجُزه؛ إذ يكون علَّةً مؤازرة للعلمية في منع الصرف؛ يقول سيبويه:" ومنهم من يقول: معديْكرب فيجعله اسمًا واحدًا، فقلت ليونس: هلَّا صرفوه إذ جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربيٌّ؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيُجعَل اسمًا سُمِّي به واحد إلا لم يُصرف. وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء"[٤]، ويتجلى أثر التركيب أيضًا والحالة هذه في فتح صدره كما في نحو: (بعلبك)ومردُّ الفتح إلى تخفيف طول التركيب؛ يقول العكبري:" وبُني الأول لشَبَهِ الثاني بتاء التأنيث؛ إذ كان مزيدًا على الاسم وفُتِحَ للطول كما فُتِحَ ما قبل تاء التأنيث "[٥]، وأمّا إسكان الياء في نحو: (قالي قلا) و(معديكرب) فأثر التركيب فيه من حيث كون(الياء) حشوًا في بنية هذا الاسم المركب؛ وهو أحد علَّتين عند المبرد؛ إذ قال"

(١) المبرد، "المقتضب": ١٨٢/٣.

(٢) الرضي، "شرح الكافية":١٣٥/٣.

(٣) ينظر: ا لحميدي، "الأسماء المركبة: أنواعها وإعرابها دراسة نحوية":٢٥٤.

(٤) سيبويه،"الكتاب":٢٩٧/٣.

(٥) العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب":٥١٨/١.

فإنَّ الياءات تسكن؛ لأنهن في حشو الأسماء، ولأن حكمها لو كانت حروف الإعراب أن تسكن في موضع الجر والرفع؛ تقول هذا قاضٍ فاعلم، ومررت بالقاضي"[(١)]، ولعل الأنسب ما سبق ذكره في معرض الحديث عن أثر التركيب في بنية الاسم؛ فالإسكان هنا مردُّه ألا يتوالى في الاسم أكثر من ثلاثة متحركات؛ تخفيفًا من أثر الطول الناشئ عن تركيب اللفظين ، وأمّا إن كان العلم المركّب مختومًا بـ(ويه) فحكمُه البناء على الكسر، ويُنوّن إذا نُكِّر، وبعض العرب يُعربه ويمنعه من الصرف[(٢)]، وبقي وجهان آخران فيما ليس مختومًا بـ(ويه) :

-أحدهما: إضافة صدرِه إلى عجُزه، وهو مبنيٌّ على عدم مزج اللفظين لفظًا واحدًا [(٣)] مع صرفه أو عدمه إن آزرته علة لمنع الصرف، فتقول: هذا معدي كرب؛ بصرف(كرب) ومنعه[(٤)]، وعندئذ يزول أثر تركيب المزج؛ لعدم وجوده؛ إذ يؤول التركيب إلى إضافيّ.

-الوجه الآخر: "أن تبْنيَه حملاً على (خَمسةَ عشر) وبابه فتقول: جاءَني حضرَموتَ وبعلَبكَ، ورأيتُ حضرَموتَ ومررتُ ببعلَبكَ"[(٥)]، وأثر التركيب في استحقاقه للبناء حينئذٍ لا يخفى؛ إذ عدّ كتلةً لغوية ناتجة عن مزج لفظين أُجريت مجرى (خمسة عشر) ما لم يكن صدره مختومًا بياء، كـ(معديْكرب) إذ تبقى ساكنةً كما مرَّ.

(١) المبرد، "المقتضب": ٢١/٤، وينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل":١٦٣/٣.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل":١٧٣/١، الحميدي، "الأسماء المركبة: أنواعها وإعرابها دراسة نحوية":٢٥٤.

(٣) ينظر: سيبويه،"الكتاب":٢٩٦/٣، ابن جني، "اللمع": ١٦١.

(٤) وفي هذه الحالة يحسن في الكتابة الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ ينظر: عباس حسن، "النحو الوافي":٣١٥/١.

(٥) ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي":٢٢٧/٢.

٣-تركيب الظروف والأحوال:

ورَدَ في لسان العرب ألفاظٌ مركَّبةٌ تركيبَ مزجٍ مستعملةً ظروفًا أو أحوالًا، بُنيت على فتح الجزأين؛ إجراءً لها مَجرى (خمسة عشر)؛ يقول سيبويه: "وأمَّا يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ، فإنَّ العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخِر ولا يجعله اسمًا واحدًا. ولا يجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظرف أو الحال"(١).

وثمة ألفاظ كثيرة أيضًا وردت على هذا المنوال، وهي موقوفة على السماع، كما لا يقاس على (خمسة عشر) وأخواته غيرها من الأعداد (٢)، وأبرز تلك الألفاظ: (حيصَ بيصَ)(٣): ويُقال عند اختلاط الأمر (٤)، و(شغَرَ بغَرَ) (٥): يقال: تفرَّقوا شغَرَ بغَرَ، وشذَرَ مذَرَ وخذَعَ مذَعَ، وتركوا البلاد حيثَ بيثَ وحاثَ باثَ(٦)، و(صَحْرَةَ بَحْرَةَ) أي: منكشفين (٧)، و(أياديْ سَبَأ)(٨): ومعناه الافتراق

(١) سيبويه،"الكتاب":٣/٣٠٢-٣٠٣.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل":٢/٤١٥.

(٣) سيبويه،"الكتاب":٣/٢٩٨.

(٤) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو":٢/١٤٠، الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب" :٢٢٠، ابن يعيش، "شرح المفصل":٣/١٤٣.

(٥) سيبويه، "الكتاب": ٣/٣٠٥، ابن السراج، "الأصول في النحو":٢/١٤٠، ابن جني،"اللمع":١٦٢، ابن مالك، "شرح الكافية الشافية": ٣/١٦٩٧.

(٦) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب":٢٢٠، ابن مالك، "شرح التسهيل": ٢/٤١٤، الرضي، "شرح الكافية" :٣/١٤٤.

(٧) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب":٢١٩، ابن مالك، "شرح الكافية الشافية": ٣/١٦٩٧.

(٨) سيبويه،"الكتاب":٣/٣٠٤، المبرد، "المقتضب": ٤/٢٥، ابن السراج، "الأصول في =

(١)، و(أَخْوَلَ أَخْوَلَ)(٢): أي متبدِّدين(٣)، ومن ذلك: لقيته كفةَ كفةَ، وكفةً كفةً(٤) أي: مواجهًا(٥).

والقاعدة العامة لتركيب هذه الألفاظ تركيب (خمسة عشر) هو استعمالها في الظرف والحال كما ورد في نصِّ سيبويه السالف، وأكَّد عليه النحويون من بعده(٦)، ومنهم مَن يبني ومنهم من يضيف كما مرّ بنا في كلام سيبويه (٧)، والأصل في هذه الألفاظ جميعًا الإضافة(٨) إلا ما لم تصحّ فيه الإضافة؛ يقول الفارسي-مُمثِّلًا ببعض ما تمتنع فيه الإضافة -:"فأمَّا (شَغَرَ بَغَرَ)، (وأخْولَ أخْولَ) (وحيصَ بيْصَ) فلا يُضاف؛ لأن معنى الإضافة لا يصحُّ فيه، والقياس فيما صحَّ فيه معنى الإضافةِ، الإضافةُ؛ لأنه ليس في شيء منه معنى الحرف كما في خمسة عَشَرَ وفي الذي لا يصح فيه لواحد من الاسمين إذا أفرد عن الآخر معنىً نحو (شَغَرَ بَغَر)، فإنَّ (شَغَرَ) وحده لا يدلُّ على الافتراق حتى يُضَمَّ إليه (بَغَرَ)، فمضارعة الحروف فيه قائمة؛ لأنها كبعض حروف

=

النحو":٢/١٤٠.

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو":٢/١٤٠.

(٢) سيبويه،"الكتاب":٣/٣٠٧، ابن مالك، "شرح التسهيل": ٢/٤١٤.

(٣) ابن جني،"اللمع":١٦٢.

(٤) ابن السراج، "الأصول في النحو":٢/١٤٠، ابن يعيش، "شرح المفصل":٣/١٤٣، الرضي، "شرح الكافية":٣/١٤٢.

(٥) ابن مالك، "شرح التسهيل":٢/٤١٧.

(٦) ابن السراج، "الأصول في النحو":٢/١٤٠، ابن جني،"اللمع":١٦٢.

(٧) ينظر-أيضًا- ابن السراج، "الأصول في النحو":٢/١٤٠.

(٨) ابن السراج، "الأصول في النحو":٢/١٤٠.

الكلم الذي لا يدلُّ على معنى إذا يُجزَّأ"[١]، وتلك الألفاظ حين تُركّب وفق ما سبق بيانه يقتضي تركيبُها بناء الاسمين معًا، ويشغل الاسمان معًا وظيفةً نحوية واحدة؛ فنحو: بيتَ بيتَ في قولهم: هو جاري بيتَ بيتَ "جُعِلا اسمًا واحدًا، ووُضِعَا موضعَ مصدر في موضع الحال"[٢]، وحين يُضاف ما يقبل الإضافة منها يرتفع أثر تركيب المزج عنها بصيرورة اللفظ إلى تركيب الإضافة، ولا مزج بين اللفظين عندئذٍ.

ونخلص ممّا سبق إلى أن التركيب المزجي لهذه الظروف والأحوال منه ما هو لازم كخمسة عشر، ومن ذلك نحو (شغر بغر)، ومنه ما ليس بلازم كالألفاظ التي يجوز فيها التركيب وعدمه، كـ (أيادي سبا) إذ يُصار عند عدمه إلى الوجه الآخر الجائز، وهو الإضافة، فالتركيب المزجي والحالة هذه جائز غير لازم؛ يقول ابن مالك في معرض حديثه عمَّا ساغت فيه الإضافة من الأحوال والظروف المركبة:" الإضافة سائغة في هذا النوع لوجهين:

أحدهما: أنها أخفُّ من التركيب، واستعمالها فيه لا يُوقِع في لبْس، بخلاف (خمسة عشر) فإن إضافة صدره إلى عجزه يُوقِع في لبْس، الثاني: أنَّ تركيب باب (خمسة عشر) لازم في غير الضرورة ما دام معناه مقصودًا، بخلاف تركيب باب (كفة كفة)، فإنه قد يقال: لقيته كفَّةً لِكفَّةٍ ،ولقيته كفَّةً عن كفَّةٍ، فيُفهم منه ما يُفهم مع التركيب؛ ففرقٌ بين البابين لجواز الإضافة في أحدهما دون الآخر"[٣]، ومدار موجب تركيب المزج في هذه الألفاظ المركبة السالفة الذكر كونها متألِّفةً من لفظين، فإن زاد

(١) الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه":١١٤/٣، وكُتبت فيه (أحْولَ أحْولَ) بالكاف، ويظهر أنه تصحيف.

(٢) الأعلم الشنتمري،"النكت في تفسير كتاب سيبويه": ١٠٤/٢.

(٣) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب": ٢٢٠.

عليها لفظ ثالث امتنع التركيب وارتفع استحقاقها للبناء فأُعربت؛ يقول الزمخشري في ذلك:" ويقولون: صحرةً بحرةً نحرةً ، فلا يبنون لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء"[1]، وكذا "إن عطفت أحدهما على الآخر زال التركيب"[2]، وارتفع استحقاقها للبناء فأُعربت أيضًا ، فالتركيب –كما ترى –ذو أثر في البناء بالقدر الذي تقرَّر له، وهو لفظان، وما زاد عن ذلك سواء بالعطف، نحو: (صباحًا ومساءً) أو بإظهار الجار، نحو: (كفَّةً لِكفَّةٍ) أو بلفظٍ ثالث، نحو: (صحرةً بحرةً نحرةً) فعندئذ يمتنع التركيب ويزول حكم البناء.

(١) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية":١٦٩٦/٣، وينظر: الرضي، "شرح الكافية" :١٤٣/٣.
(٢) ابن عقيل،"المساعد":٤٩٥/١.

المبحث الثاني: توظيف تركيب المزج علّةً لأحكام الإعراب والبناء في التراكيب النحوية وتوجيهها.

بعد أنْ أسَّس النحويون أحكام المركَّب المزجيّ ورصدوا سلوكه التركيبيَّ، اتخذوه علَّةً فيما جرى مجراه من تراكيب اللغة؛ فحملوا بعض التراكيب النحوية عليه حين رأوا شَبَهها به وفسّروا أحكامها في ضوء ما تأسَّس من أحكامه، كما أعانهم ذلك على توجيه بعض تراكيب اللغة المشكلة في ضوء أحكام ذلك المركّب حين رأوا شَبَهَها به. ويتجلَّى ذلك في عدد من المواضع، وهي:

-اسم (لا) النافية للجنس:

علَّل عددٌ من النحويين لبناء اسم (لا)النافية للجنس المفرد بتركُّبه مع (لا) حتى صارَا كالكلمة الواحدة؛ يقول سيبويه:" وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عمِلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر)؛ وذلك لأنها لا تُشبه سائر ما ينصب ممَّا ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلمَّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر"[(١)]؛ فسيبويه يبيّن بكلامه هذا أنَّ (لا) النافية للجنس مختلفةٌ عمّا يعمل النصب في الاسم ، وهو الفعل وما جرى مجراه من العوامل ؛ ولذا استُسيغت مخالفتها في اللفظ عن تلك العوامل، ومن أثر تلك المخالفة أنها جُعلت بمنزلة خمسة عشر مع اسمها فكأنهما اسم واحد ؛ فاستحقّت البناء بسبب التركيب اللفظي باعتبار دمج اللفظين معًا (لا واسمها) كما دُمج (خمسة) و(عشرة) ، وعُدّ هذا التركيب اللفظي بمثابة لفظٍ واحد يشغل موقعًا نحويًّا واحدًا؛ فـ"(لا) وما

(١) سيبويه، "الكتاب": ٢/٢٧٤.

عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل مِن رجلٍ ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ"[١]، كما عُدّ من أمارة جعل هذا التركيب بمنزلة لفظ واحد عدمُ جواز الفصل بين (لا) واسمها؛ فـ"جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبَّهة بها"[٢]؛ فالأثر الناشئ عن التركيب إذًا هو استحقاقه للبناء ؛يقول الأخفش:" وإنما حذفْتَ التنوين منه؛ لأنك جعلتَه و(لا) اسمًا واحدًا، وكلُّ شيئين جُعِلاَ اسمًا واحدًا لم يُصرفا، والفتحة التي فيه لجميع الاسم، بُني عليها وجُعل غير متمكِّن"[٣].

وعلّة البناء هذه المتمثلة في تركُّب اسمها مع (لا) تركيب (خمسة عشر) قال بها أكثر النحويين [٤]وفاقًا لسيبويه، ونُسب إلى البصريين – أيضًا – القول بأنَّ سبب بنائه تضمُّنه معنى (من) الاستغراقية ثمّ حصل التركيب؛ "فلما حُذفت (مِن) من اللفظ وركِّبت مع (لا) تضمَّنت معنى الحرف ؛ فوجب أن تبنى"[٥]؛ إذ "كان جوابًا لمن قال: هل مِن غلامٍ؛ فهو مفتوحٌ"[٦] فتحةَ بناء، ويرى الكوفيون [٧] والزجّاج[٨] والسيرافي

(١) سيبويه، "الكتاب": ٢/٢٧٥.
(٢) سيبويه، "الكتاب": ٢/٢٧٦.
(٣) الأخفش، "معاني القرآن":١/٢٤-٢٥.
(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب": ٤/٣٥٧، أبو حيان "التذييل والتكميل":٥/٢٢٧، ابن عقيل،"المساعد":١/٣٤٠.
(٥) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف":١/٣٠٣، ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي":٢/١٧١.
(٦) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو":١/٣٧٩، أبو حيان "التذييل والتكميل":٥/٢٢٦، السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":٢/١٩٩.
(٧) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف":١/٣٠٢.
(٨) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه":٣/١٥، وذكر الزجاج رأي سيبويه في كتابه دون أن يذكر رأيه هو؛ ينظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه":١/٦٩.

[١]أنها فتحة إعراب، ويعتدّ السيرافي بأثر التركيب في الإعراب بمنعِه من التصرُّف بالتنوين؛ إذ يقول:" قد يعمل العامل في الشيء ويمنع التصرُّف الذي لنظائره ولا يكون ذلك مبطلًا لعمله، كقولك: حبذا زيد؛(حبَّ) فعل ماضٍ و (ذا) فاعله وجُعلا جميعًا كشيء واحد، ولا يُغيّر في التثنية والجمع والتأنيث، ولا يمنع ذلك من أن يكون (حب) قد عمل في (ذا) ومنع التنوين لما ذكرته لك من الدلالة على جعلهما كشيء واحد على مذهب (لا) المقابلة حرف الجر وما بعده في قولك: هل مِن رجلٍ في الدار "[٢] أو أنَّ التنوين حُذف للتخفيف أو شبَهِه بالمركَّب فيما نُقل عنه وعن الزجاج أيضًا[٣]، والمقصود بالتخفيف عنده أنّ " (لا) جُعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً، فطال الاسم؛ فحُفِّف بحذف التنوين"[٤]، وهو مستلزمٌ لمخالفة النظائر؛ إذ ليس ذلك معدودًا في أسباب حذف التنوين كما يقول ابن مالك[٥]، ومهما يكن الأمر فهنا يلتقي رأي من قال بإعراب اسم (لا) ورأي القائلين ببنائه ؛ إذ يجمع بينهما أثر التركيب في الاسم؛ فالقائلون بالبناء يتخذونه علَّةً للبناء، وبُني على حركة؛ لأن له حالةَ تمكُّنٍ قبل البناء، واختير الفتحُ لطول الاسم بالتركيب كما اختير في (خمسة عشر)[٦]، فناسبت الفتحةُ لخفتها ثِقَلَ الاسم الناشئ عن التركيب، وهذا التناسب بينهما يصدق على كثير من المركبات ، مثل:(خمسةَ عشرَ) ، و(بيتَ بيتَ) ونحوهما،

(١) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه":١٥/٣.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه":١٦/٣.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل":٥٨/٢.

(٤) ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي": ٢٧٠/٢.

(٥) ابن مالك، "شرح التسهيل":٥٨/٢.

(٦) ينظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"٣٦٧/١، العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب":٢٣٠/١، وثمَّ أوجه أخرى ذكرها العكبريُّ عللًا لاختيار الفتح، ولا علاقة لها بالطول.

والقائلون بالإعراب يتخذونه علَّةً لمنع التنوين ، ولا يصح أن يكون الإعراب "لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صح هذا للَزِم الإعراب في: يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به"[١]، ممّا يدلُّ على عدم وجود علّة أخرى محتملة للقول بها بدلًا من علة التركيب مانعةً للتنوين، ولرسوخ حكم التركيب لاسم (لا) المفرد مع النافية للجنس قاسوا عليها تركيب النكرة مع (لا) الزائدة – على ندرته– في قول الشاعر[٢]:

لو لم تكُنْ غَطفانُ لا ذنوبَ لها إذن للام ذوو أحسابها عُمَرَا[٣]

وأمّا إذا كان ذلك الاسم مضافًا أو شبيهًا بالمضاف– وهو ما كان عاملًا فيما بعده عمل الفعل أو معطوفًا عليه– لم يعُد ثَمَّ تركُّب بين(لا) واسمها؛ إذ يخرج التركيب اللغوي عن حدّ القِصر الذي يكوّنه لفظان ويصير طويلًا فيرتفع حكم البناء الذي أوجبه قصر التركيب؛ وسمّاه بعض النحويين حينئذٍ بالمطوَّل والممطول[٤] ؛ يقول ابن يعيش مشيرًا إلى أنَّ بقاء حكم البناء له يؤدِّي إلى عدم النظير:" لو بنيْتَ نحو (لا غلام رجل)، لجعلتَ ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد؛ وذلك مجحِف معدوم"[٥]، بيد أنّ

(١) ابن هشام، "مغني اللبيب": ٣١٤.

(٢) الأخفش، "معاني القرآن": ١٩٤/١، ابن جني، "الخصائص": ٣٨/٢، ابن مالك، "شرح التسهيل":٥٩/٢، الرضي "شرح الكافية": ١٥٨/٢، السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":٢٠٣/٢.

(٣) البيت للفرزدق؛ ينظر: الفرزدق، "ديوان الفرزدق":٢٠٣، والرواية فيه بـ(إليَّ لامَ) بدلًا من (إذن للام).

(٤) ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي": ٨٢/٢، أبو حيان "التذييل والتكميل": ٢٢٦/٥، المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك":٥٤٥/١.

(٥) ابن يعيش، "شرح المفصل": ٩١/٢.

طول التركيب – والحالة هذه – لم يكن مانعًا لدى الكوفيين والبغداديين من جواز بنائه[١]، كما نُسب إلى المبرِّد القول بأن اسم(لا) المفرد معرب إن كان مثنّى أو مجموعًا[٢]؛"فإنَّ الاسم المثنى والمجموع قد طال بالنون والاسم المطوّل في بابه معرب"[٣]؛ فطول التركيب فيهما أزال التركُّب المسبب لبنائه من جهة أن زيادة علامة التثنية أو الجمع على اللفظ أدّت إلى زيادة طوله؛ فأخرجته عن قدر التركُّب الموجِب للبناء على أنّ سيبويه جعل زيادة التثنية أو الجمع غير مؤثرة على التركب؛ فبيَّن أن "النون لا تذهب إذا جعلتهما كاسم واحد، لأن النون أقوى من التنوين"[٤]، وذكر ابن عصفور أنَّ القول بأن المثنَّى والمجموع قد طال بالنون "باطل، لأنَّ النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذه النون"[٥] كما "يمنع التركيب غالبًا دخول الباء على (لا) نحو بلا زادٍ . وسُمع جئت بلا شيءَ بالفتح، وهو نادر "[٦]، ويُلحظُ في هذا التركيب انعدام أثر التركب في البناء لطوله بوجود الجارّ، الذي أبطل عمل (لا) عمل (إنَّ) ، وندرة بقاء هذا الأثر في المسموع ، وفي

(١) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب":١٣٠٥/٣، السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":٢٠٤/٢.

(٢) السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":٢٠٤/٢، ويبدو أنه مستنبط من قول المبرد إن المثنى والمجموع لا يكون مع قبله اسمًا واحدًا وأنهما كالمضاف في ذلك بعد أن ذكر أن علة بناء الاسم المفرد تنزيله منزلة الاسم الواحد مع (لا) كـ (خمسة عشر)؛ ينظر: المبرد،"المقتضب":٣٥٧/٤، ٣٦٦.

(٣) ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي": ٢٧٢/٢.

(٤) سيبويه، "الكتاب": ٢٨٦/٢.

(٥) ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي": ٢٧٢/٢.

(٦) السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":٢٠٢/٢.

ذلك كلِّه دليلٌ على أنَّ طول التركيب اللفظي بقدرٍ محدَّد له أثر في بناء اسم (لا) وأنه متى زاد طول التركيب عن القدر الموجِب للبناء ،وهو لفظان مكوَّنان من حرف (لا) واسمها المفرد عاد الاسم إلى الأصل في حكمه ، وهو الإعراب ؛ فالزيادة الموجبة لطول التركيب المفضي إلى العودة إلى الأصل في حكم الأسماء –في ضوء ما سبق بيانه–، هي :

–زيادة الاسم بالإضافة.

– زيادته بشبهه للمضاف.

–زيادته بعلامة التثنية والجمع عند بعضهم.

– زيادته بدخول حرف الجر على (لا) مع عدّها نافية للجنس، وهو نادر.

ومن قال بإعرابه يتخذ من ذلك القدر من طول التركيب اللفظي – في بعض حالاته– علةً لمنع التنوين كما سبق بيانه.

على أنه تجدر الإشارة إلى أنَّ جمع المؤنث السالم إذا كان اسمًا لـ(لا) النافية بالجنس لم تكن زيادة الألف والتاء في آخره مخرجةً له عن مقدار الطول المسبِّب للبناء؛ فهو مبنيٌّ على الكسر عند أكثر النحويين [1]، وعن المازني الفتح؛ "فقال: أقول: لا مسلماتَ لك –بفتح التاء– قال: لأنَّ الفتحة الآن ليست لـ(مسلمات) وحدها، وإنما لها ولـ(لا) قبلها"[2]، وهو اعتدادٌ بيّنٌ بأثر التركيب في البناء؛ يقول ابن هشام مبرزًا أثر التركيب بعد أن ذكر أنَّ القياس كسرُه:" وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح،

(١) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب":١٢٩٧/٣، السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع":٢١٠/٢.

(٢) ابن جني،"الخصائص":٣٠٨/٣.

وهو الأرجح ؛ لأنها الحركة التي يستحقُّها المركَّب"[١].

-نعت اسم (لا) النافية للجنس:

أجاز النحويون بناء نعت اسم (لا) النافية للجنس المفرد، نحو : لا رجل كريمَ غائب؛ اعتدادًا بأثر التركيب اللفظي علَّةً لبنائه كما اعتدّوا بأثره علّةً لبناء اسمها، ولم يكن ما قرَّروه من حدٍّ كمّيٍ لتركيب اللفظ غائبًا عنهم ؛ فـ(لا) واسمها المفرد قد تركّبا تركيب (خمسة عشر)، والعرب لا تُركِّب فوق اثنين كما مرَّ بيانه، يقول سيبويه مشيرًا إلى علة جواز إعرابه وبنائه: "فأمَّا الذين نوَّنوا فإنهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي، وأمَّا الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد"[٢]، ويبدو أن تعليل سيبويه بجعلهم النعت والمنعوت بمنزلة الاسم الواحد مبنيٌ على لَحْظِهِ ما يلزم على القول بعلة التركيب سببًا لبناء النعت من إشكال؛ لزيادة التركيب عن كلمتين، وقد حاول النحويون بعده التماس ما يحفظ لهم الضابط الكميّ لتركيب المزج ؛ فعلّل السيرافي تركيب النعت مع منعوته بـ" أنَّ الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء يُبنى مع غيره، فإذا كان قد بُني فيه الاسم مع حرف فبناء اسم مع اسم أولى؛ لأن ذلك أكثر في الكلام كـ(خمسة عشر) وأخواتها و(جاري بيت بيت) وغير ذلك"[٣] ،ويرى الشاطبي أنه سهَّل من ذلك كونُ النعتِ والمنعوت كالشيء الواحد[٤]، ويُعَدُّ أثر التركيب في بناء النعت دليلًا واضحًا للتسليم بتركيبه ؛ يقول" فإن قيل: فكذلك ثلاثة

(١) ابن هشام، "مغني اللبيب":٣١٤.

(٢) سيبويه،"الكتاب":٢٨٩/٢.

(٣) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه":٢٨/٣.

(٤) الشاطبي، "المقاصد الشافية ":٤٣٨/٢.

أشياء لا ينبغي أن تصير بالبناء كشيء واحدٍ، إذ لا نظير لذلك قيل: لولا الدليل لما قيل، وأيضًا فإنّ (لا) كالحرف الزائد، أو كالحرف الذي من نفس الكلمة"[١]، ولم يجيزوا بناء النعت غير المفرد ؛ إذ لو كان مضافًا أو شبيهًا به لخرج التركيب عن قدر الطول الداعي للبناء ؛"لأنّه يُصَيّر أربعة أشياءَ كشيء واحدٍ، وذلك معدوم في كلام العرب"[٢]؛ فأثر التركيب—كما ترى — أيًّا كان إجراؤه معتدٌّ به في إحداث البناء، وقد عدّ الرضي تسويغ أثره في ثلاثة ألفاظ تكلُّفًا مُستهجَنًا[٣] ، ورجع علَّةَ بناء نعت اسم (لا) المفرد "لاجتماع ثلاثة أشياء فيه: أحدها كونه في المعنى هو المبني الذي وَلِيَها، أعني اسم (لا)، وفي اللفظ متّصلًا به، والثاني كون النفي في المعنى داخلًا فيه؛ لأن المنفي في قولك: لا رجلَ ظريفَ، هو الظرافة لا الرجل، فكأنَّ (لا) دخلت عليه، فكأنك قلت: لا ظريفَ... والثالث قربُه من (لا) التي هي سبب البناء، إذ الفاصل بينهما ليس إلا واحدًا هو هو "[٤]، والحقّ أن ذلك لا ينفي أثر التركيب في بناء نعت الاسم؛ لأنه لو لم يكن الاسم مبنيًّا ما بُني هذا التابع ، وعلة بناء المتبوع هي التركُّب ؛ فهي مؤدِّية إلى بناء التابع بوجهٍ ما، وممّا يؤكِّد الاعتدادَ بتركيب هذا النعت مع منعوته أنّه لم يغِبْ عن نظر النحاة تتبُّعُ أثرِه في تراكيب نعت اسم (لا) الممكنة في ضوء ضابطه الكمّيّ ؛ فالظرفُ –مع أنهم يتوسّعون به في الفصل بين المتلازمين –إذا فَصَل بين اسم (لا) المفرد ونعتها انعدم تركيب هذا النعت مع اسم (لا) ؛ فأصبح كالمضاف والشبيه به في الطول المفضي إلى الإعراب، نحو: لا طالبَ اليوم ضعيفًا

(١) الشاطبي، "المقاصد الشافية ":٢/٤٤٠.
(٢) السابق.
(٣) الرضي، "شرح الكافية":٢/١٧٤.
(٤) الرضي، "شرح الكافية":٢/١٧٤.

حاضر" من قِبَلِ أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحدٍ وقد فصلْتَ بينهما، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين (عشر) و(خمسة) في (خمسة عشر)"(١).

ويسري ما قيل من جواز البناء لنعت اسم (لا) المفرد على النعت المكرَّر؛ فـ" النعت على اللفظ والتكرير بمنزلة واحدة"(٢)؛يقول سيبويه:" وإن كررْتَ الاسم فصار وصفًا فأنت فيه بالخيار، إنْ شئت نوَّنْتَ وإنْ شئت لم تنوِّن، وذلك قولك: لا ماءَ ماءَ باردًا، ولا ماءَ ماءً باردًا. ولا يكون (باردًا) إلا منونًا؛ لأنه وصفٌ ثانٍ"(٣)، وعدم التنوين بناءٌ للَّفظ المكرّر بسبب التركيب بـ" أنْ تُركِّب المؤَكِّد والمؤَكَّد تركيب النعت والمنعوت"(٤)؛ فهو اعتدادٌ بأثره في البناء؛ لكونه ضمن القدر المجوّز لتركيب اللفظ، ولَمَّا زاد ذلك القدر عن حدِّه لم يكن للتركيب أثرٌ في بناء في الوصف الثاني(باردًا) كما يتضح من كلام سيبويه ، على أنه يجدر بالذكر أن أشير إلى أنَّ سيبويه يرى أن إعراب التابع أكثر من بنائه ؛ فقد قال: " اعلم أنك إذا وصفت المنفيَّ فإنْ شئتَ نوَّنتَ صفة المنفي، وهو أكثر في الكلام، وإنْ شئتَ لم تنوِّن. وذلك قولك: لا غلامَ ظريفًا لك، ولا غلامَ ظريفَ لك"(٥)، ووصفَه عدد من النحويين من بعده بأنه القياس والأحسن والأكثر(٦)، وهذا يدلُّ على أنَّ عدم تركيب اللفظ أولى من تركيبه.

–المنادى:

(١) سيبويه،"الكتاب":٢/٢٩٠.
(٢) المبرد، "المقتضب": ٤/٣٦٩.
(٣) سيبويه،"الكتاب":٢/٢٨٩.
(٤) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية":١/٥٢٧.
(٥) سيبويه،"الكتاب":٢/٢٨٨.
(٦) ينظر: المبرد، "المقتضب": ٤/٣٦٧، ابن السراج، "الأصول في النحو": ١/٣٨٤، الرضي، "شرح الكافية": ٢/١٧٥، الشاطبي، "المقاصد الشافية ":٢/٤٣٨.

يُبنى المنادى إن كان مفردًا أو نكرة مقصودة على مذهب البصريين ؛ لشبهه بكاف الخطاب من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد[١]، وهو عند الكوفيين معربٌ بلا تنوين[٢]، ويُنسب إلى الفرّاء القولُ بأن أصل النداء أن يقال:(يا زيداه) كالندبة؛ فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَين ثم طرأ الحذف[٣]، ويمكن تصوير علة البناء أو حذف التنوين من المنادى العلم بأنه بُني لوقوعه موقع ضمير الخطاب أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به تحريك المنادى[٤]، وهنا تتبدَّى فكرة تركيب اللفظ في أعطاف علّة بناء المنادى، فالموقع موقع تركيبٍ للّفظ ؛فالضمير مركّب مع فعله، والمنادى وقع موقعه، واختلاطُ الاسم بالصوت مزجٌ لهما، ولا يبعد أن نقول إن تركيب (يا) مع المنادى المفرد موجبٌ لبنائه، كالقول بتركُّب (لا) النافية للجنس واسمها المفرد، بجامع تحقُّق القدر الكمّيّ لتركيب اللفظ تركيب مزج ؛ فكلاهما لفظان رُكِّب فيهما الحرف مع الاسم، ويدخل في الإفراد المركَّب المزجي كـ(معديكرب)[٥]عند ندائه؛ لكونه بعد التركيب آل إلى لفظٍ واحد، وأما إذا كان المنادى مضافًا أو شبيهًا به فهو معرب، وتركيب الإضافة أو شبَهُها أو وصف المنادى كلُّ ذلك معتدٌّ به في إعراب المنادى؛ فقد نصّ النحويون على أنه مُعرَب لطوله[٦]، وسمَّوه مطوَّلًا وممطولًا[٧] كاسم(لا) النافية للجنس المضاف أو الشبيه بالمضاف؛ يقول

(١) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف":١/٢٦٥.
(٢) ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف":١/٢٦٤.
(٣) ينظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف":١/٢٦٤.
(٤) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي":٢/٣٣٥.
(٥) أوضح المسالك:٤/١٢.
(٦) ينظر: سيبويه،"الكتاب":٢/١٨٢-١٨٣، ابن السراج، "الأصول في النحو": ١/٣٤٤، ابن جني،"اللمع":١٠٧.
(٧) توضيح المقاصد:٢/١٠٦٢، السيوطي، "الأشباه والنظائر":٣/٥٨٠.

سيبويه موضحًا أثر طول التركيب في استحقاق الإعراب: "وزعم الخليل –رحمه الله!– أنهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرةَ حين قالوا: يا رجلًا صالحًا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك، وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ) و(بعدُ)، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ)"(١)؛ ففي هذا النص يتَّضح أنَّ طول التركيب بالإضافة أو وصف المنادى أدَّى إلى نصب المنادى ، وأنَّ قِصَرَهُ حين يكون علمًا مفردًا أدَّى إلى ضمِّه مع حذف التنوين؛ و "لم يُبْنَ المطوَّل ولا المضاف؛ لأنّهما قد نقص شبَهَهُما عن المضمر؛ لأنَّ المضمر مفرد، والمضاف والمطوَّل ليسا كذلك"(٢)، وطول التركيب ثقيل؛ فيُخفّف بالنصب ؛ لكون الفتحة أخفَّ الحركات ، كما أنه في حالة بناء المفرد على ما يُرفع به ، يَتَخفَّف ثِقَلُ التركيب مع (يا) النداء بحذف التنوين الذي أوجبه البناء عن ثِقَل الضمّة ، وفي كلِّ ذلك – كما ترى – أثرٌ للتركيب بوجهٍ ما في بناء اللفظ أو إعرابه، وطول التركيب بالتنوين في المنادى النكرة غير المقصودة موجبٌ لإعرابه؛ يقول سيبويه:" وقال الخليل –رحمه الله!–: إذا أردتَّ النكرة فوصفْتَ أو لم تَصِف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحِقها فطالت، فجُعلَتْ بمنزلة المضاف لَمَّا طال نُصِب ورُدَّ إلى الأصل، كما فُعِل ذلك بـ(قبلُ) و(بعدُ)"(٣)، والكوفيون لا يرون التنوين موجبًا للطول، ويشترطون لنصبه أن يكون موصوفًا؛ فـ" انتصاب المنادى مِن قولنا: (يا رجلًا ذاهبًا) عندهم إنما هو لِطوله بالصفة وانتصاب (ذاهب) مِن (يا ذاهبًا) بسبب أنَّ الأصل

(١) سيبويه،"الكتاب":١٨٢/٢-١٨٣.
(٢) ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي": ٨٧/٢.
(٣) سيبويه،"الكتاب":١١٩/٢.

فيه يا رجلًا ذاهبًا، فإذا لم توصف النكرة انتفى الطول الموجِب للنصب"[(١)]، وكذلك يرى بعض البصريين كالزجاجيّ أنَّ التنوين لا يوجب الطول[(٢)] ، وأنَّ النكرة لم تُبنَ؛" لأنّها قد نقص شبَهُها عن المضمر من جهة أنَّها نكرة ، والمضمر إنّما هو معرفة"[(٣)]، ولسنا في معرض إيراد ردِّ القول بالاعتداد بالتنوين سببًا للطول أو عدمه في هذا الموضع إلا أنه يؤخذ منه أن الجامع بين قولي البصريين والكوفيين أن طول تركيب المنادى النكرة غير المقصودة سواء كان بالتنوين أو بالوصف موجبٌ لإعرابه.

-أحوال أخرى للمنادى رُوعي فيها تركيب اللفظ:

ومن أثر التركيب استحقاق الإعراب للمنادى المركب من النعت والمنعوت المسمَّى بهما؛ يقول المبرد في ذلك:" وإن سمَّيتَه بـ:(زيد الطويل) فيمن جعل الطويل نعتًا قلت: يا زيدَ الطويلَ أقبل؛ تنصب لطوله كما تنصب عشرين رجلًا"[(٤)]،فالمنادى العلم المفرد رُكِّب مع نعته، واستحقّ مجموع اللفظين الإعراب بسبب طول التركيب.

ومن أثر التركيب ما يتعلَّق بتوجيه نعت المنادى المفرد بـ(ابن) أو (ابنة) في حالة فتح المنادى؛ إذ يرى النحويون أنه تركَّب مع وصفه بـ(ابن) أو (ابنة) ، وترتَّب على هذا التركيب أثر في توجيهه إعرابًا أو بناءً؛ فقد عقد له سيبويه بابًا وسمه بـ" ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد"، قال فيه:" ومثلُ ذلك قولك: يا زيدَ بنَ عمرو... وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرَّفعة التي في قولك (زيد) بمنزلة الرَّفعة في راء امرئ، والجرَّة بمنزلة الكسرة في الراء، والنَّصبة كفتحة الراء وجعلوه تابعًا لـ(ابن) ؛ ألا تراهم

(١) ناظر الجيش، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد":٧/٣٥٤٥.

(٢) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي": ٢/٢٧٢.

(٣) ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي": ٢/٨٧.

(٤) المبرد، "المقتضب": ٤/١٤، وينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو": ١/٣٦٨.

يقولون: هذا زيدُ بنُ عبد الله، ويقولون: هذه هندُ بنت عبد الله ، فيمن صرف، فتركوا التنوين ههنا؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعًا لـ(ابن)"(١)، فالمنادى باقٍ على بنائه، واستحقّ حركة الإتباع بأثرٍ من التركيب، وتبعه في هذا التوجيه عدد من النحويين (٢)، وهو عند المبرد من تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا وإضافته إلى ما بعده(٣)، وحركة المنادى حركةُ بِنْية على ما يبدو، غير أن ابن السراج نظر إلى تركيب الصفة مع المنادى من حيث كونه مؤدّيًا إلى طول الاسم؛ فاستحقّ الإعراب؛ يقول:" وإن نعتَّ الاسم المفرد بـ(ابن فلان) أو (ابن أبي فلان)، وذكرْتَ اسمه الغالب عليه وأضفتَه إلى اسم أبيه أو كُنيتِه، فإنَّ الاسمين قد جُعلا بمنزلة اسم واحد؛ لأنه لا ينفكُّ منه ونُصِب لطوله، تقول: يا زيدَ بنَ عمرو؛ كأنك قلت: يا زيدَ عمرٍو؛ فجعلت زيدًا وابنًا بمنزلة اسم واحد ولا تنوّن زيدًا، كما لم تكن تنوّنه قبل النداء إذا قلت: رأيت زيدَ بنَ عمرو فإن قلت: يا زيد ابن أخينا ضممْتَ الدال من (زيد)؛ لأن (ابن أخينا) نعت غير لازم ، وكذلك: يا زيد ابن ذي المال، ويا رجل ابن عبد الله؛ لأن (رجلًا) اسم غير غالب، فمتى لم يكن المنادى اسمًا غالبًا، والذي يضيف إليه (ابن) اسمًا غالبًا، لم يجز فيه ما ذكرنا من نصْبِ الأوَّل بغير تنوين"(٤).

ويتضح ممّا سبق بيانه من تركيب الصفة بـ(ابن) و(ابنة) أن مفهوم تركيب

(١) سيبويه،"الكتاب":٢/٢٠٣-٢٠٤.

(٢) الزمخشري، "المفصل في صنعة الإعراب": ٦٣، ابن يعيش، "شرح المفصل":١/٣٣١، ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي":٢/٩٨.

(٣) المبرد، "المقتضب": ٤/٢٣١.

(٤) ابن السراج، "الأصول في النحو": ١/٣٤٥.

المنادى مع هذا اللفظ وإحداث أثرٍ له في البناء أو الإعراب يُشترط فيه أن يكون المنادى مفردًا ؛ فلو كان مضافًا أو شبيهًا به لم يكن لتركيب اللفظين مدخل بسبب طول الكلام ؛ إذ سيكون النعت لفظًا ثالثًا ، ولم يُعهد التركيب والحالة هذه ، ويُضاف إلى ذلك معيار تركيبيٌّ بُنيت عليه المسألة، وهو أن يكون (ابن) صفة ؛فـ"فلو جُعل بدلًا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولًا بفعل مقدَّر تعيَّن الضم"[1] للمنادى، والكوفيون يجيزون فتح المنادى المنعوت بأي صفة كانت، ولا يشترطون الوصف بـ(ابن) نحو: يا زيدَ الكريمَ[2] .

ومن أثر التركيب أيضًا نداء المركَّب من المتعاطفين المسمّى بهما؛ إذ يؤدِّي طول التركيب إلى نصب المنادى عودًا به إلى الأصل وعدم حكايته كما هو؛ يقول سيبويه: " وإذا ناديتَه والاسم (زيد وعمرو)، قلت: يا زيدًا وعمرًا؛ لأن الاسم قد طال ...، وإن ناديته واسمه (طلحة وحمزة) نصبت بغير تنوين كنصب زيد وعمرو، وتنوِّن زيدًا وعمرًا وتجريه على الأصل. وكذلك هذا وأشباهه يُردُّ إذا طال إلى الأصل، كما رُدَّ (ضاربًا رجلًا) "[3] ، وقد أشار النحويون بعده أيضًا إلى أن مردّ إعرابه إلى طول التركيب[4] .

ومن ذلك تكرار المنادى، نحو : يا تيم تيمَ عديّ ؛ إذ يذكر النحويون جواز فتْحِ

(١) الأشموني، "شرح ألفية ابن مالك":٣/٢١٠.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل":٣/٣٩٤، الرضي، "شرح الكافية":١/٣٨٨، والمنادى العلم المفرد معربٌ عند الكوفيين محذوف التنوين؛ ينظر: ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف":١/١٦٤.

(٣) سيبويه، "الكتاب": ٣/٣٣٤.

(٤) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو":١/٣٦٨، ٢/١٠٥، ابن جني،"اللمع":١٠٧.

الأوَّل، إضافةً إلى بنائه على الضمِّ جريًا على الأصل[١]؛ إذ "صار يا تيمَ تيمَ عديٍّ اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة"[٢]، وفي ذلك اعتدادٌ بأثر التركيب في البناء ؛ فـ(تيم عدي) مركَّب إضافي ، وعُدَّ مع كلمة (تيم) الأولى بمنزلة الاسم الواحد ؛ ولذا فُتِحَ الأوَّل دليلًا على أنَّ مجموع ما رُكِّبَ بمنزلة اسم واحد ، كما أنه "لا يجوز في غير النداء أن تُذهِبَ التنوين من الاسم الأول، لأنهم جعلوا الأول والآخِر بمنزلة اسم واحد "[٣]، وليس هذا هو التوجيه الأوحد لفتح الأول في (يا تيم تيم عدي) الذي اتضح فيه مراعاة أثر التركيب وعدّه اسمًا واحدًا؛ بل يجوز فيه أن يكون الأول مضافًا إلى ما بعد الثاني ، وأُقحم الثاني بينهما ، أو أنَّ الأول مضاف إلى محذوف دلّ عليه الثاني ، والثاني منصوب على أنه مضاف أو بدل من الأول أو توكيد أو بيان له[٤] وفي كلا الحالين لا أثر للتركيب في البناء ، ويبقى أثره في كونه معربًا؛ لكون المنادى مضافًا في كليهما ، ويتعذَّر بناؤه بسبب الطول.

ومن ذلك جواز فتح المنادى المؤنَّث بالتاء، نحو: يا طلحة؛ إذ قيس على المركّب، يقول سيبويه:" وزعم الخليل –رحمه الله! – أن قولهم: يا طلحةَ أقبِلْ، يُشبه: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، من قِبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحًا، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء. وقال النابغة الذبياني:

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب": ٢٠٨/٢، المبرد،"المقتضب":٢٢٧/٤، ابن يعيش، "شرح المفصل": ٣٤٧/١.

(٢) سيبويه، "الكتاب": ٢٠٧/٢.

(٣) سيبويه، "الكتاب": ٢٠٨/٢.

(٤) المبرد، "المقتضب": ٢٢٧/٤، ابن السراج، "الأصول في النحو": ٣٤٣/١، ابن يعيش، "شرح المفصل": ٣٤٧/١.

كِليني لهم يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ[1]"[2]

ومن ذلك تنوين المنادى المبنيّ للضرورة؛ فقد أجاز النحويون نصبه؛ لطوله بالتنوين[3]، في قول الشاعر:

سَلامُ الله يَا مطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْك يَا مطَرُ السَّلَامُ[4]

فقد رُوِيَ (مطر) في هذا البيت بالوجهين: ضمِّه منوَّنًا ونصبِه منوَّنًا؛ يقول سيبويه:" وكان عيسى بن عمر يقول يا مطرًا، يُشبِّهه بقوله يا رجلًا، يجعله إذا نُوِّنَ وطال كالنكرة. ولم نسمع عربيًّا يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوِّنَ وطال كالنكرة"[5].

-المضاف إلى ياء المتكلم:

وهو معرب عند أكثر النحاة كما هو معروف، وجعلَه بعض النحاة كالجرجاني وابن الخشاب[6] مبنيًّا، ومن العلل التي اعتلَّ بها القائلون ببنائه" أنَّ حركته صارت تابعة للياء فتعذَّر أن تكون دالَّةً على الإعراب؛ ولذلك أشبه الحرف"[7] ؛ واستند ابن الخشاب إلى تركّب المضاف مع المضاف إليه علَّةً للبناء؛ فقال:" وذلك أن المضاف

(١) النابغة الذبياني، "ديوان النابغة الذبياني":٢٩.

(٢) سيبويه، "الكتاب": ٢٠٧/٢.

(٣) سيبويه،"الكتاب":٢٠٣/٢، ابن السراج، "الأصول في النحو":٣٤٤/١، ابن مالك، "شرح الكافية الشافية":٣/ ١٣٠٣.

(٤) الأحوص، "شعر الأحوص الأنصاري":٢٣٧.

(٥) سيبويه،"الكتاب":٢٠٣/٢.

(٦) ينظر: ابن الخشاب،"المرتجل":١٠٩، ابن مالك، "شرح التسهيل":٢٧٩/٣.

(٧) العكبري، "التبيين عن مذاهب النحويين":١٥١.

يتنزَّل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض؛ هذا إذا كان المضاف إليه ممّا يمكن أن يكون مستقلاً بنفسه، فإذا انضمَّ إلى ذلك كونُ المضاف إليه ممَّا لا يقوم بنفسه ولا ينفرد، اشتدَّ اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقةً لامتزاجهما، فيغلب على الأولى حكم الثانية، وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم"[١]، وليس يهمُّنا مناقشة القول ببنائه مع أنه بيّن الضعف؛ فإنما خفاء الحركة الإعرابية لمناسبة الياء، ولا تستقيم الإضافة إلى الضمير علّةً للبناء ، والذي يهمُّنا أن اتخاذ تركيب المضاف تركيب مزج بالضمير المضاف إليه علةً للبناء أضحت ممّا يعوِّل عليها بعض النحاة ممّا يدلّ على كونها علّةً معتبرة عندهم.

–حذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في نحو تركيب (يا بنَ أمَّ):

وظّف النحويون فكرة تركيب اللفظ في تفسير بعض تراكيب اللغة، ومن ذلك تركيب (ابن أمّ)؛ فحذْفُ الياء من (أمّ) مخالفٌ للقاعدة التي تقصُر جواز حذف ياء المتكلم على المنادى المتصلة به[٢]؛ يقول ابن السراج:" وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا، فإنْ أضفت إلى مضاف إليك، قلت: يا غلام غلامي، ويا بن أخي، فتثبت الياء؛ لأن الثاني غير منادَى، فإنما تسقط الياء في الموضع الذي يسقط فيه التنوين"[٣]، وأمّا حذفُها من كلمة (أمّ) إذا كان المنادى مضافًا إليها كما في تركيب(يا بنَ أمَّ)؛ فقد وجّهه سيبويه وأكثر النحويين[٤] بأنه

(١) ابن الخشاب،"المرتجل":١٠٩.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب": ٢١٣/٢.

(٣) ابن السراج، "الأصول في النحو": ٣٤١/١.

(٤) سيبويه، "الكتاب": ٢٧٥/٢، ابن السراج، "الأصول في النحو": ٣٤١/١، ٣٨٨، =

بسبب عدِّه مركَّبًا كخمسة عشر، والتركيب كلمة واحدة، والكلمة في موضع المنادى الذي يجوز فيه حذف ياء المتكلم على ما سبق بيانه، يقول سيبويه:" وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأنَّ هذا أكثر في كلامهم مِن (يا ابنَ أبي) و(يا غلامَ غلامي)"(١)، فهو مبنيٌّ على الفتح، ويُنسب هذا التوجيه بعامةٍ إلى البصريين(٢)، وللتركيب توجيه ثانٍ يقوم على اعتبار تركيب اللفظ تركيب مزجٍ أيضًا، وهو "أنهما لَمَّا جُعلا كاسْمٍ واحد، وأضافهما إلى نفسه، حَذَف الياء، وبقيت الكسرة دليلًا كما يفعل بالاسم الواحد، نحو: (يا غلامِ) و(يا قومِ)، ومثله: يا أحد عشر أقبلوا"(٣)، وله غيرُ توجيهٍ لا يقوم على اعتبار تركيب اللفظ، كأنْ يكون على إبدال ياء المتكلم ألفًا وحذفها تخفيفًا(٤)، وقد تثبت(٥)، ومن ثبوتها قول الشاعر:

كنْ ليَ لا علَيَّ يا بْنَ عمَّا نَدُمْ عزيزينِ ونُكْفَ الذَّمَّا(٦)

=

المبرد،"المقتضب":٢٥١/٤، ٣٦٤، الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه":٣٧٨/٢، العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب":٣٤١/١، ابن يعيش، "شرح المفصل":٩١/٢، ابن عقيل،"المساعد":٥٢٠/٢.

(١) سيبويه،"الكتاب":٢١٤/٢، وينظر – فيه –:٣٠٣/٣.

(٢) المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك":١٠٨٧/٢، الأشموني، "شرح ألفية ابن مالك":٤١/٣.

(٣) ابن يعيش، "شرح المفصل":٣٥٧/١.

(٤) ابن السراج، "الأصول في النحو": ٣٤١/١، العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب":٣٤١/١، وينظر ما قيل في هذا التركيب من توجيهات عند ابن يعيش، "شرح المفصل": ٣٥٦/١-٣٥٧.

(٥) ابن مالك، "شرح التسهيل":٤٠٦/٣.

(٦) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل":٤٠٦/٣، ناظر الجيش، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد":٣٥٨٢/٧.

وهو يُنسب إلى عددٍ من الكوفيين[١]، ولعل القول بتركيب اللفظين تركيب مزج مع وجاهة هذا التوجيه الأخير الذي يؤيده ثبوت الألف في بيت الشاهد دليلٌ على أن فكرة تركيب اللفظ تركيب مزجٍ معتبرة في تفسير ظواهر اللغة.

-علَّة بناء الفعل المضارع المؤكّد بالنون:

يُبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، وقيل في تعليل بنائه أقوال[٢]، منها أنه بسبب تركيبه مع نون التوكيد تركيب (خمسة عشر)، ومنها أن النون من خصائص الفعل فضعُف شبَهه بالاسم ؛ فعاد إلى أصله، وهو البناء[٣]، وضعّفه ابن مالك بأنه لو كان اختصاص النون بالفعل موجبًا للبناء لُبني المقرون بحرف التنفيس والمسنَد إلى ياء المخاطبة[٤]، وإذا لم يكن اتصال نون التوكيد بالفعل مباشرًا بأن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة بطل أثر التركيب في استحقاقه للبناء ؛ فالبناء المترتب على التركيب يرتفع بارتفاعه عن اللفظ أو عدم انطباق حدّه الكمّيّ عليه، يقول ابن مالك في ذلك:" وفي عدم بناء ما اتصلتْ به دلالةٌ على أنَّ موجبَ البناء التركيبُ؛ إذ لا ثالث لهما، وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لما اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نصيبٌ؛ لأن ثلاثة أشياء لا تُركَّب"[٥].

-علَّة بناء الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة:

(١) المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك":١٠٨٧/٢، الأشموني، "شرح ألفية ابن مالك":٤١/٣.
(٢) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية ":١٠٩/١.
(٣) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية":١٤١٥/٣.
(٤) السابق.
(٥) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية":١٤١٦/٣.

إذا اتصلت نون النسوة بالفعل المضارع بُني أيضًا؛ " وقيل إنما بُني المتَّصل بنون الإناث؛ لتركيبه معها؛ لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنًى وحُكْمًا، فإذا انضمَّ إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتصال؛ لكونه على حرف واحد تأكَّد امتزاجه وجعلُه مع ما اتصل به شيئًا واحدًا. فمقتضى هذا أن يُبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه، لكن مَنَع من ذلك شَبَهُه بالاسم المثنى والمجموع على حدِّه "(١)، وهذا القول واحدٌ من أقوال أخرى أولها قول سيبويه من كونه بُني حملًا على الماضي المتصل بها(٢)، وقيل لنقصان شبهه بالاسم (٣)، والذي يهمُّنا من ذلك كلِّه أن التعليل بتركيب الفعل مع نون النسوة له وجاهته بين هذه التعليلات، وأن له حظًّا من النظر في تعليلات النحويين لظواهر اللغة.

وقد راعى النحويون وهم يفسِّرون تراكيب اللغة أثر التركيب المزجي في أحكام الإعراب والبناء، واستندوا إليها في تحليل بعض التراكيب التي يتراءى فيها تركُّب لفظين؛ فمن ذلك إشارتهم إلى أن سبب بناء المضاف إلى مبنيٍّ جعلهما لفظًا واحدًا امتزج الأول منهما بالثاني ففُتح الأول منهما، من ذلك قول الشاعر:

لم يَمنعِ الشربَ منها غيرُ أن حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ(٤)

يقول سيبويه بعد أن أورد هذا البيت برفع (غير):" وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله!: هذا كنصب بعضهم (يومَئذٍ) في كل موضع، فكذلك (غيرَ أن نطقَت) وكما قال النابغة:

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل":١/٣٧.

(٢) ينظر: سيبويه،"الكتاب":١/٢٠.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل":١/٣٧، أبو حيان "التذييل والتكميل":١/١٢٩.

(٤) البيت لأبي قيس بن الأسلت؛ ينظر: ابن الأسلت، "ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت":٨٥.

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ[١]

كأنه جعل (حين) و(عاتبت) اسمًا واحدًا"[٢].

ولعل فكرة تركيب اللفظ وقبول الاعتداد بها عند النحويين في تفسير التركيب وتعليل حكم بناء اللفظ كانت دافعًا لإشارة ابن جني إلى وجاهة إمكان القول بالاعتداد بتركُّب المضاف والمضاف إليه واقتضائه بناء المضاف؛ إذ قال:" وأيضًا فلو ذهب ذاهبٌ واعتقد معتقدٌ أن الإضافة كان يجب أن تكون داعيةً إلى البناء من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوت، والأصوات إلى الضعف والبناء لكان قولًا! "[٣].

ومن ذلك ما ذكره ابن جني من جواز أن تكون فتحة النون في (أينما) " حادثة للتركيب وليست بالتي كانت في (أين) وهي استفهام؛ لأن حركة التركيب خلَفَتْها ونابت عنها"[٤] .

ومن ذلك توجيه حركة لفظٍ مشكل في قول الشاعر:

أثورَ ما أصيدُكم أم ثورين أم تيكم الجمَّاءَ ذات القَرْنين[٥]

(١) النابغة الذبياني، "ديوان النابغة الذبياني":٥٣.

(٢) سيبويه،"الكتاب":٣٣٠/٢.

(٣) ابن جني،"الخصائص":١٨٥/٢.

(٤) ابن جني،"الخصائص":١٣٢/١، وأجاز ابن جني أن تكون حركة البناء باقيةً على أصلها في (أين) قبل تركيبها.

(٥) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة عند ابن جني،"الخصائص":١٨٣/٢، ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي":٢٧١/٢، السيوطي، "الأشباه والنظائر":٤٣٩/١.

فقد وجَّه عددٌ من النحويين[١] فتحة الراء في كلمة (ثور) بأنها بناء بسبب تركيب هذا اللفظ مع (ما) بعده، يقول ابن جني:" فقوله: (أثورَ ما) فتحة الراء منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعده، كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة؛ لأنه مصروف. وبنيت (ما) مع الاسم، وهي مبقاة على حرفيتها كما بنيت (لا) مع النكرة في نحو: لا رجل "[٢] ، وهو من شواهد القلة التي تركَّب فيها الاسم مع الحرف[٣].

(١) السابق.

(٢) ابن جني،"الخصائص":١٨٣/٢.

(٣) أبو حيان "التذييل والتكميل":٢٩٩/٥.

نتائج البحث

انتهى البحث إلى عدد من النتائج، أبرزها:

-أسّس النحويون القول بتركيب اللفظ تركيب مزج بناء على ما لاحظوه من ألفاظ مركبة في الأعداد والأعلام والظروف والأحوال، واستقرّ هذا المفهوم لديهم، ووظّفوه في التعليل لتراكيب اللغة التي يصدق عليها هذا المفهوم خاصة في مقداره اللفظيّ الكميّ، كما في التعليل لبناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد، ووظّفوه أيضًا في تفسير اختيار حركة البناء، وفي توجيه بعض التراكيب المشكِلة في التحليل.

-تركيب اللفظ يؤدِّي إلى بنائه غالبًا، وهو معدودٌ في أسباب البناء إن تحقق فيه الشرط الأساسي للتركيب، وهو ألا يزيد التركيب عن لفظين؛ لشبه اللفظ المركب بالحرف من حيث مباينة الأسماء والأفعال أو لشَبَه الحروف المركبة كـ (هلّا) و(لولا) في كونها مركَّبةً من شيئين لا عمل لأحدهما في الآخر، وقد يكون له أثر إعرابيٌّ كمنعه من الصرف إن كان علمًا.

-يتجلّى أثر تركيب اللفظ تركيب مزج في بناء المركبات من الأعداد والظروف والأحوال، وفي جواز بناء الأعلام المركبة، ويتجلّى أثره في الإعراب والبناء في عدد من التراكيب اللغوية أيضًا، كاسم (لا) النافية للجنس، ونعت اسمها، والمنادى، وفي أحوال متعددة للمنادى، كنداء المسمَّى المركب من النعت والمنعوت، ونعت المنادى المفرد بـ(ابن) أو (ابنة)، ونداء المركب من المتعاطفين المسمَّى بهما، وتكرار المنادى ، والمنادى المؤنث بتاء التأنيث، والمنادى المبني المنوّن للضرورة، والمضاف إلى ياء المتكلم، ويتجلى أثر تركيب اللفظ – أيضًا– في بناء النداء في تركيب (يابنَ أمَّ) وفي علة بناء الفعل المضارع المؤكد

بالنون، أو المسند إلى نون النسوة.

-عدم التركيب أولى من التركيب، ولا يُحكم بتركيب اللفظ تركيبَ مزجٍ إلا بدليل؛ ولذا عدَّ النحويون عدم التركيب هو القياس والأحسن فيما جاز فيه التركيب وعدمه، وقد أيّدته استعمالات اللغة؛ فإعراب نعت اسم (لا) النافية للجنس المفرد نحو لا غلامَ ظريفًا، أحسن من بنائه.

-اللفظ المركب ثقيل وتلجأ اللغة إلى تخفيفه بأكثر من طريقة، كاختيار أخفِّ الحركات – وهي الفتحة – حركةً للبناء كما في (خمسة عشر) و(بيت بيت)، وكتسهيل الهمزة كما في (أيادي سبا)، وكلُّ ذلك تخفيف للثقل الناشئ عن طول التركيب.

-يمنع بقاءَ تركيب اللفظ تركيب مزجٍ أمورٌ تُفضي إلى إبطاله؛ فيبطل أثره في استحقاق اللفظ للبناء، أبرزها: زيادته عن لفظين، والعطف على أحد اللفظين، والفصل بينهما، وإدخال حرف الجر عليه، وزيادة علامة التثنية أو الجمع عند بعض النحويين، وإيصال الفعل بالضمير كما في بناء المضارع المؤكد بالنون.

-تبدّى القول بتركيب اللفظ تركيب مزجٍ علّةً للبناء وعلَّةً في إعراب الممنوع من الصرف مؤازرة للعلمية في المنع من الصرف، وسببًا لاختيار حركة الفتحة تخفيفًا للثقل، واستند النحويون في توجيهاتهم النحوية إلى تركيب اللفظ وجهًا من وجوه أخرى معتبرة في تفسير تراكيب اللغة، وهو دليل على قبول فكرة تركيب اللفظ واستقرارها.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله على نبيّنا محمد وآله وصحبه.

المصادر والمراجع

ابن الأسلت، أبو قيس صيفي، ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت، دراسة وجمع وتحقيق د. حسن محمد باجوده، مكتبة التراث، القاهرة (د.ت).

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان الأمالي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، بيروت، دار عمار، الأردن، دار الجيل ،١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرتجل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط١، دمشق،١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠/١٩٩٩م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان:

الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، (د.ت).

اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (د.ت).

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله:

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار سيبويه، الكتاب

العربي للطباعة والنشر،١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، مكتبة هجر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
ابن يعيش، يعيش بن علي شرح المفصل، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
أبو حيان، محمد بن يوسف:
ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، دار كنوز إشبيليا.
الأحوص الأنصاري، عبدالله بن محمد، شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحقَّقه: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢ ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
الأشموني، علي بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، بتصحيح: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي

من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

الحميدي، عبدالرحمن بن عبدالله، الأسماء المركبة: أنواعها وإعرابها دراسة نحوية، مجلة الدرعية، المجلد:٨، العدد:٢٩، إبريل،٢٠٠٥م.

الرضي الاستراباذي، رضي الدين محمد، شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط١.

السيرافي، أبو سعيد الحسن، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٤٠٨هـ /٢٠٠٨م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات وآخرين، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١٤٢٨،١هـ/٢٠٠٧م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله:

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
الفارسيّ، الحسن بن أحمد التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
الفاكهي، عبدالله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
المرادي، أبو محمد بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.
النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط١٥.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.
شرف الدين، محمود عبدالسلام، المركب الاسمي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد:٤٢، ١٩٨٧م.
ناظر الجيش، محمد بن يوسف(١٤٢٨هـ) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

Bibliography:

Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf.

Al-Ahwas Al-Ansari, Abdullah bin Muhammad, The Poetry of Al-Ahwas Al-Ansari, collected and verified by: Adel Suleiman Jamal, Al-Khanji Library, Cairo, 2nd edition, 1411 AH / 1990 AD.

Al-Akbari, Abu Al-Baqa, Explanation of the doctrines of the Basran and Kufian grammarians, investigation: d. Abd al-Rahman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami, 1st edition, 1406 AH / 1986 CE.

Al-Akhfash, Abu Al-Hasan Al-Mujashi'i, The Meanings of the Qur'an, investigation: Dr. Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo.

Al-Alam Al-Shantmari, Youssef bin Suleiman, Al-Nukat in the interpretation of the book of Sibawayh, and the explanation of the hidden from its pronunciation and the explanation of its verses and strange ones, study and investigation: Rashid Belhabib, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Kingdom of Morocco, 1420 AH / 1999 AD.

Al-Ashbaah wa Al-Nazaair, investigation: Abd al-Ilah Nabhan, Ghazi Mukhtar Tulaimat and others, Damascus, Arabic Language Academy, 1407 AH / 1987 AD. Hema Al-Hawame' in explaining the collection of mosques, investigation and explanation: Abdel-Salam Haroun, Abdel-Aal Salem Makram, Al-Resala Foundation, Beirut, 1413 AH / 1992 AD.

Al-Fakihi, Abdullah bin Ahmed, Explanation of the Book of Borders in Grammar, investigation: d. Al-Mutawali, Ramadan Ahmed Al-Damiry, Wahba Library, Cairo, 2nd edition, 1414 AH / 1993 AD.

Al-Farazdaq, Hammam bin Ghalib, Diwan Al-Farazdaq, explained and edited by Mr. Ali Faour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1407 AH / 1987 AD.

Al-Farisi, Al-Hassan bin Ahmed, the commentary on the book of Sibawayh, investigation: d. Awad Al-Qawzi, 1st edition, 1410 AH / 1990 AD.

Al-Hamidi, Abd al-Rahman bin Abdullah, Compound Nouns: Their

Types and Inflections, a Grammatical Study, Al-Diriyah Magazine, Volume: 8, Issue: 29, April, 2005 AD.

Al-Khasaais, the Egyptian General Book Organization, Cairo, 4th edition, (Dr. T).

Al-Luma' fi Al-'Arabiyyah, investigation: Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafia, Kuwait (Dr. T).

Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid, Al-Muqtadab, investigation: Sheikh Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, the world of books, Beirut, (Dr. T).

Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din, Clarification of the purposes and paths by explaining the millennium of Ibn Malik, investigation:

Al-Nabigha Al-Dhubyani, Diwan Al-Nabigha Al-Dhubyani, explained and presented by: Abbas Abdel Sater, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Lebanon, 3rd edition, 1416 AH / 1996 AD.

Al-Radi Al-Astrabazi, Radi Al-Din Muhammad, Explanation of Kafia Ibn Al-Hajib, Correction: Yusuf Hassan Omar, Benghazi University Publications, Libya, 1395 AH / 1975 AD.

Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim, Al-Maqasid Al-Shafia fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya, Sharh Alfiya Ibn Malik, investigation: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaymeen and others, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1,1428 AH / 2007 AD

Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hassan, Explanation of the Book of Sibawayh, investigation: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1408 AH / 2008 AD.

Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman-

Al-Tadyeel wa Al-Takmeel fi Sharh Kitaab Al-Tasheel, investigation: d. Hassan Hindawi, 1st edition, Damascus, Dar Al-Qalam, Dar Treasures of Seville.

Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim, Meanings and Syntax of the Qur'an, investigation: Abdul Jalil Abdo Shalabi, World of Books, Beirut, 1st edition, 1408 AH / 1988 AD.

Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud, Al-Mufassal in the art of syntax, investigation: Dr. Ali Bu Melhem, Publisher: Al-Hilal

Library, Beirut, 1st edition.
Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman, 1st Edition, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1422 AH.
Hassan, Abbas, Al-Nahw Al-Wafi, Dar Al-Maarif, 15th Edition.
Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman, Al-Issaf fi Maasil al-Khalifa, investigation by Muhammad Muhiy al-Din Abd al-Hamid, Sidon, Al-Maqtaba al-Asriyyah, 1407 AH / 1987 AD.
Ibn Al-Aslat, Abu Qais Saifi, Diwan Abi Qais Saifi Ibn Al-Aslat, study, collection and investigation by Dr. Hassan Muhammad Bajouda, Heritage Library, Cairo (Dr. T).
Ibn Al-Hajib, Jamal Al-Din Bin Othman Al-Amali, study and investigation: Dr. Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Beirut, Dar Ammar, Jordan, Dar Al-Jeel, 1409 AH / 1989 AD.
Ibn al-Khashab, Abdullah bin Ahmad, al-Murtajil, investigation and study: Ali Haidar, 1st edition, Damascus, 1392 AH / 1972 AD.
Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad, The Principles of Grammar, edited by Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, 4th edition, Beirut, Al-Risala Foundation, 1420/1999 AD.
Ibn Aqeel, Bahaa Al-Din Abdullah, Assistant to Facilitate Benefits, investigation by Dr. Muhammad Kamel Barakat, Makkah Al-Mukarramah, Scientific Research and Revival of Islamic Heritage Center, Umm Al-Qura University, 1405 AH / 1984 AD.
Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali ibn Moamen, explaining Jamal al-Zajaji, investigation: d. Sahib Abu Jinnah, Dar Al-Kutub Foundation for Printing and Publishing, Baghdad, 1st edition, 1400 AH / 1980 AD.
Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf, Mughni al-Labib on the books of Arabs, investigation: d. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1419 AH / 1998 AD.
Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman-
Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah
Ibn Ya'ish, Ya'ish bin Ali, Sharh al-Mufassal, presented by: Dr. Emile Badie Yaqoub, 1st edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1422 AH / 2001 AD.

Irtishaaf Al-Darb min Lisaan Al-'Arab, the investigation of d. Ragab Othman Muhammad, 1st edition, Cairo, Al-Khanji Library, 1418 AH / 1998 AD.

Sharaf Al-Din, Mahmoud Abdel-Salam, The Nominal Complex, Journal of the Arabic Language Academy in Cairo, Volume: 42, 1987 AD.

Sharh Al-Kaafiyyah Al-Shaafiyyah, investigated by Ali Muhammad Moawad and Adel Abdel Mawgoud, 2nd Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1420 AH / 2000 AD.

Sharh Al-Tasheel, investigation d. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, 1st edition, Hajar Library, 1410 AH / 1990 AD.

Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman, Al-Kitab, investigation: Abd al-Salam Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH / 1988 AD.

Tasheel Al-Fawaaid wa Takmeel Al-Maqaasid, investigation: Muhammad Kamel Barakat, Dar Sibawayh, The Arab Book for Printing and Publishing, 1387 AH / 1967 AD.

The pulp in the ills of construction and syntax, investigation: d. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH / 1995 CE.

١٣٨١
1961

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Journal of
Arabic Language and Literature

Vol : 7 | Part : 2 | Jan - Mar 2023